الحبيب الجنحاني

المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في الوطن العربي

كتاب الغد

49

منشورات الزمن

د. الحبيب الجنحاني

باحث وأستاذ التاريخ الاقتصادي والاجتماعي بالجامعة التونسية

نشاطه ضمن مؤسسات المجتمع المدني تونسيا، عربيا، ودوليا منها:

- مؤسس وعضو المكتب الدائم لاتحاد المؤرخين العرب، (1975-1985)، بغداد.
- عضو مؤسس للمجلس القومي للثقافة العربية، باريس.
- عضو عامل بمنتدى الفكر العربي، عمان.
- عضو باتحاد المؤرخين الألمان.
- عضو "جمعية أصدقاء لوموند ديبلوماتيك" (Les Amis du Monde diplomatique)، باريس.

من مؤلفاته:

- المغرب الإسلامي: الحياة الاقتصادية والاجتماعية، تونس 1978.
- التحول الاقتصادي والاجتماعي في مجتمع صدر الإسلام، بيروت 1985.
- دراسات في التاريخ الاقتصادي والاجتماعي للمغرب الإسلامي، بيروت 1986.
- دراسات في الفكر العربي الحديث، بيروت 1990.
- العولمة من منظور عربي، الرباط 2001.
- العولمة والفكر العربي المعاصر، القاهرة 2002.
- المجتمع العربي الإسلامي: الأسس الاقتصادية والاجتماعية، الكويت 2005.

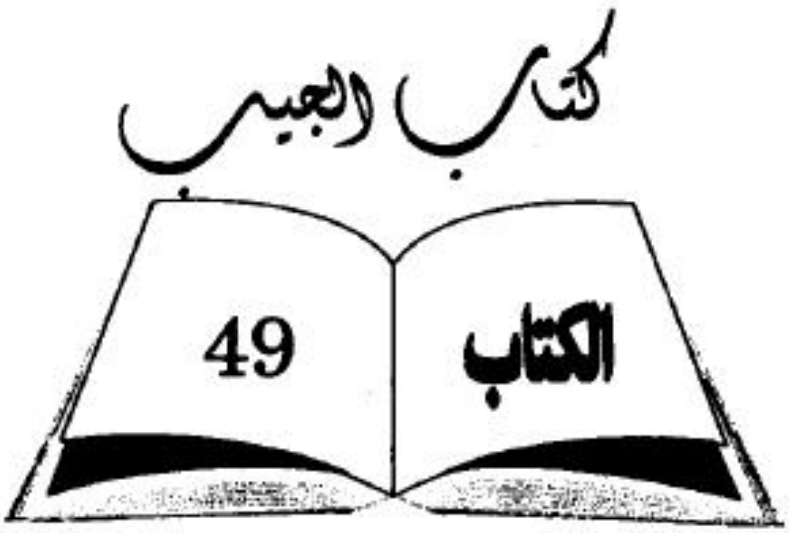

2006

المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في الوطن العربي

جميع الحقوق محفوظة للناشر

منشورات المرسم

كتاب الجيب العدد 49

المدير : عبد الكبير العلوي الإسماعيلي

الإخراج التقني : خديجة فارس

الإيداع القانوني: 2006/0100

ردمك : 2 - 59 - 408 - 9954

طبع : مطبعة النجاح الجديدة ـ الدارالبيضاء

توزيع : سبريس

الإدارة والتحرير : 153، شارع سيدي محمد بن عبدالله رقم 7 ـ العكاري ـ الرباط

الهاتف + الفاكس : 00 212 37 29 98 44

البريد الإلكتروني: mazzaman@menara.ma / az_zaman@hotmail.com

كل الآراء والأفكار الواردة في "إصدارات الزمن" لا تعبر بالضرورة عن رأي "الزمن"

إذا ما الملك سام الناس خسفا ◆ أبينـــا أن نقـر الـذل فينـــا

عمرو بن كلثوم

(584م)

«مذكـم تعبـدتـم النـاس وقـد ولـدتهـم أمهـاتهـم أحـرارا»

عمر بن الخطاب

(584 - 644 م)

تحـدث أحمـد بـن أبي الضيـاف في كتابه "إتحـاف أهـل الزمـان..." عن مقاومة الأوروبيين لظلم السلطة قال:

«قـاتلوا من ظلمـهم واسـتـعـبـدهـم، واسـتطـابوا طعم المـوت حـتى ظفـروا بالحـريـة والعـدل المـؤسس علـى قـاعـدة قـويـة راسخـة معلومـة حتى عنـد صبيانهـم، محترمـة احتـرام الشـرائع النبـويـة، لا يتساهلون في أدنى شيء منها لوقتنا هذا».

ابن أبي الضياف

(1804 - 1874)

«إن الحرية هي منشأ سعة نطاق العرفان والتمدن بالممالك الأوروباوية».

خير الدين التونسي
(1889 - 1810)

«المستبد عدو الحق، عدو الحرية وقاتلهما، والحق أبو البشر، والحرية أمهم».

عبد الرحمان الكواكبي
(1902 - 1854)

«نحن نريد أن نكون أحرارا في بلادنا، أحرارا بالقياس إلى الأجنبي بحيث لا يستطيع أن يظلمنا، أو يبغي علينا، وأحرارا بالقياس إلى أنفسنا بحيث لا يستطيع بعضنا أن يظلم بعضا، أو يبغي على بعض».

طه حسين
(1973 - 1889)

تقديم

الحـــريـــة أولا وأخيـــرا

يقف الدارس لتقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2004، والصادر في مطلع 2005 عن الأمم المتحدة تحت عنوان: "نحو الحرية في الوطن العربي" على حقيقة مؤلمة، حقيقة مرة تفيد أن العالم العربي يأتي في مقدمة المناطق الجغرافية التي تشكو شعوبها من كبت الحريات، واستبداد السلطة السياسية، بل بلغ الأمر إلى حدّ مقارنة بعض الأقطار العربية بآخر نموذج آسيوي مايزال قائما، ويضرب به المثل على أساليب النظم الستالينية التي عانت من ويلاتها شعوب أوروبا الشرقية قبل سقوط جدار برلين.

جعلت هذه الظاهرة المتفشية في الساحة العربية كثيرا من المهتمين بالشؤون العربية ينكبون على دراستها، والبحث في أسبابها، فزعم البعض أن الأمر يتعلق بإشكالية العلاقة بين الشرق والغرب، وأن الاستبداد سمة بارزة من سمات الحضارات الشرقية، وأن الحرية ميزة الحضارة الغربيّة، وادعى آخرون أن العرب والمسلمين لا يمكن أن يكونوا ديمقراطيين لأنهم ينتسبون إلى

العقلية العربية الإسلامية، وهي عقلية غريبة عن الحرية والديمقراطية، وهو ادعاء ذو طابع عنصري شوفيني مايزال أصحابه مؤمنين بخرافة الثنائية: الشرق - الغرب.

إن تاريخ جميع الشعوب شرقا وغربا بالأمس واليوم حافل بالنضال ضد الاستبداد، وفي سبيل الحرية، والعدالة الاجتماعية، ثم إن أوروبا المعاصرة عرفت في القرن العشرين نظما استبدادية قمعت شعوبها بأساليب حديثة تعد أساليب الاستبداد الشرقي بالمقارنة معها أكثر رأفة ورحمة.

أكدت الدراسات الجديدة رفض العرب للحكم التسلطي المطلق، وتعطشهم للتمتع بالحريات، والحكم الديمقراطي «ففي مسح القيم العالمي الذي شمل تسع مناطق من العالم بما فيها البلدان الغربية المتقدمة جاء العرب على رأس قائمة الموافقة على أن الديمقراطية أفضل من أي شكل آخر للحكم، كما جاؤوا بأعلى نسبة رفض للحكم التسلطي: حاكم قوي لا يأبه ببرلمان، أو انتخابات».

وإذا اقتصرنا على المرحلة الحديثة، ودون الرجوع إلى ما عرفته الشعوب العربية والإسلامية من تراث نضالي ثري ذودا عن قيم الحرية، ومقاومة لجميع أنواع الحيف والظلم فإننا نجد النخبة قد دفعت ثمنا باهظا ابتداء من الثورة العرابيّة حتى اليوم، ولم تنتظر الشعوب العربية في تمسكها بقيم الحرية حتى تملى عليها مشروعات الإصلاح من الخارج.

ما هي الأسباب إذن التي جعلت ظاهرة استبداد النظم السياسية تختفي من جل بلدان أمريكا اللاتينية، وتتقلص رويدا من البلدان الإفريقية جنوب الصحراء، وتستمر مسيطرة على جل الأقطار العربية ؟

إن الأسباب متعددة ومتنوعة دون ريب، ولكن يبقى السبب البارز كامنا -في نظري- فيما عرفته كثير من الأقطار العربية ابتداء من مطلع خمسينات القرن العشرين حتى اليوم من سيطرة الحكم العسكري، أو نظام الحزب الواحد الشمولي، ورزحت بعض الشعوب العربية في بعض الحالات تحت وطأة الكارثتين معا، فالبحث عن أسباب ما يعانيه المواطن العربي من الحرمان والكبت في مجال الحريات الأساسيّة ينبغي أن يبدأ من تشريح طبيعة النظم السياسية.

قد يبادر البعض قائلا: إن الشعوب العربية منشغلة بقضايا الشغل، والخبز اليومي، والصحة والسكن، وآخر ما تفكر فيه الحريات العامة. إنه منطق دوغمائي لا يستقيم، وشعار سياسوي يستنجد به أعداء الحرية.

الشعوب محتاجة إلى الحرية احتياجها إلى الهواء والماء والغذاء.

ثم إن التجارب المعاصرة قد برهنت اليوم أن قيمة الشعوب بنخبها، وقدرتها على التجديد والتقدم، وتبقى كفاية النخب السياسية، والثقافية، والإعلامية هي المحك فيما تتبوّاه اليوم أمة من الأمم من مكانة مرموقة في العلاقات الدولية قبل العامل

الجغرافي، أو السكاني، أو الثروة الطبيعية، فقد تغيّرت المعايير، وأصبحت المعرفة هي السلاح الناجع، إذا ضرب المرء مثلا على ذلك بفرنسا من بين المجتمعات المتطوّرة فإنه يلمس في يسر أن الفضل فيما تتميّز به من تأثير أوروبيا، ودوليا يعود أساسا إلى تألق نخبتها سياسيا، علميا، ثقافيا، فنيا، وإعلاميا، وليس بجهد المواطن الفرنسي العادي المقيم في القرى والأرياف، فهو جهد لا يختلف كثيرا عن جهد نظيره في كثير من البلدان الأخرى المتقدمة والنامية معا. ولعلك تستطيع القول دون مبالغة إن رسالة هذه النخبة تكاد تنحصر أساسا في عاصمة البلاد: باريس، شأنها في ذلك شأن لندن، أو روما.

وعندما نعود إلى الساحة العربية، فإننا نلمس نفس الظاهرة، فمكانة الشعب المصري لا تعود إلى عدد السكان، ولا إلى ثروة البلاد الطبيعية، وإنما إلى نخبته ذات التقاليد العريقة عبر الأجيال من أحمد عرابي، وعبد الله نديم، والشيخ محمد عبده، وقاسم أمين، وعائشة التيمورية، ونازلي فاضل، إلى مصطفى كامل، وسعد زغلول، ولطفي السيد، وأحمد شوقي، وطلعت حرب، وسلامة حجازي، والسيد درويش، وعلي عبد الرازق، وطه حسين، وأم كلثوم، وعبد الوهاب، ونجيب محفوظ، وغيرهم كثير.

أما المثال التونسي فهو في هذا الصدد أبلغ وأوضح، فعدد السكان قليل، والمساحة الجغرافية متواضعة، والثروة الطبيعية محدودة، ولكن يحق للشعب التونسي أن يفاخر - موضوعيا، ودون

وطنية ضيقة - بنخبته بلدانا أخرى أكثر اتساعا، وأوفر سكانا، وأزخر ثروة طبيعية، وهو لا يفاخر بما بلغته اليوم من نضج، وتنوّع ثري، وتمسكها بقيم الحرية والعدالة الاجتماعية، ووفاء لنضال الأجيال السابقة في سبيل التحرر والتقدّم فحسب، بل كذلك بتقاليدها المتواصلة من محمود قبادو، وابن أبي الضياف، وخير الدين، وبيرم الخامس، وسالم بوحاجب، وعلي باش حانبة، ومحمد باش حانبة، وعبد العزيز الثعالبي، ومحمد علي الحامي، والطاهر الحداد، والشابي إلى محمد الفاضل ابن عاشور، وعلي البلهوان، والهادي العبيدي، والدوعاجي، وفرحات حشاد، والحبيب بورقيبة، وغيرهم.

وينطبق نفس المثال على مكانة النخبة في إشعاع بلد صغير قليل السكان على شعوب لبنان، وفلسطين، والكويت بالمقارنة إلى شعوب عربية أخرى.

وعندما نعود إلى التعمق في دراسة طبيعة النظم العربية نجد العلاقة بينها وبين النخبة المثقفة متوترة في جل الحالات، والسبب الأساسي لهذا التوتر كبت الحريات ابتداء من حرية الرأي والتعبير والنشر، فالسلطة عوض أن تفيد من ثقافة النخبة وعقلانيتها، ومعرفتها بالتجارب التاريخية قديما وحديثا فإنها تسعى في كثير من الأحيان إلى تحييدها بالترغيب والترهيب.

إنه من المفيد أن يؤرخ الدارسون لعلاقة المثقف العربي بالسلطة، وبخاصة منذ ميلاد الدولة الوطنية في خمسينات القرن الماضي حتى اليوم للتعرّف إلى الأسباب الحقيقية لظاهرة التوتر

في هذه العلاقة، وهي أسباب متنوعة ومتعددة، ولكن السبب الجوهري يبقى في نظري موقف السلطة من الحريات، كما أشرت إلى ذلك قبل قليل.

لابد من التلميح هنا إلى أن السلطة السياسية قد نجحت عبر وسائل الإغراء وإغداق الامتيازات في كسب فئة من "المثقفين" رسالتها الأساسية إضفاء الشرعية على سلطة غير شرعية، وتبرير أخطاء سياسة رديئة وفاشلة.

أساءت هذه الفئة إلى النخبة المثقفة العربية، بل قل قد أسهمت فيما عرفته الثقافة العربية في العقود الثلاثة الأخيرة في كثير من البلدان العربية من تردّ وسطحية لأنها همشت المثقف الحر صاحب الرؤية النقدية، وحاولت إسكاته متعاونة في ذلك مع أجهزة معادية للرأي الآخر، وتنظر إلى المثقف الحر بعيون الريبة والحذر.

إن التحديات الإقليمية والدولية التي يواجهها الوطن العربي اليوم برهنت مرة أخرى على خطر النظرة القصيرة والسطحية، وخطر التحالفات الفئوية على حساب مستقبل الأمة.

ومن المفيد في هذا الصدد القول: إن هؤلاء "المثقفين" من حملة المباخر قد سقطوا في عيون شعوبهم، وفقدوا مصداقيتهم، سقطوا لأنهم أصبحوا يدورون في فلك سلطان جائر، وتحولوا إلى خبراء في إضفاء الشرعية على سلطة غير شرعية مع الملاحظة أنهم لا يشاركون في صنع القرار السياسي، أو حتى الثقافي، بل يقتصر دورهم على التبرير والدعاية، وملء الفراغ الذي يتركه

المثقفون المعادون لهذا النوع من السلطة، أو اللائذون بالصمت، والدخول في طور الكتمان حسب تعبير إحدى فرق الخوارج.

قد يتساءل البعض قائلا: ما هي طبيعة حوار المثقف والسلطة، وما هي أهدافه؟ وقد يبدو لأول وهلة أنه حوار موجود، وله قنواته الدائمة، وهذا ليس صحيحا في الأوضاع العربية الحالية، بل هو منعدم في الكثير من الأقطار.

إن حوار المثقف والسلطة لا يكون نافعا وجديا إلا إذا جرى الحوار في اتجاهين، وليس في اتجاه واحد، فيتحول إلى أوامر للتنفيذ، كما هو شأن علاقة السلطة بفئة "المثقفين" الذين لمحنا إليهم قبل قليل.

يسعى المثقف الحر إلى الحوار مع السلطة السياسية خدمة لمصلحة المجتمع، وتعبيرا عن موقف تيارات معينة، فهو لا ينقل رؤيته الشخصية، بل لابد أن ترتبط هذه الرؤية بالصراع السياسي والاجتماعي الذي يزخر به مجتمع ما، ومن هنا تبرز أهمية قوة المجتمع المدني المؤمنة بالحوار، فلا جدوى، ولا قوة لحوار المثقف مع السلطة باعتباره يعبر عن رؤية معينة إلا إذا ساندته قوة اجتماعية صلبة من قوى المجتمع المدني، فالبون شاسع بين الخبير الذي يتعاون مع السلطة لإنجاز عمل فني معين، فهو يتلقى الأوامر، ولا يسمح له بإبداء الرأي إلا ضمن اختصاصه الفني، أما المثقف الحر المدافع عن رؤية مجتمعية وحضارية معينة فإنه يناضل من أجل الحريّة والتقدم، ويتصدى إلى كلّ محاولات احتكار

السلطة، وتسخيرها لفائدة فئات اجتماعية محظوظة على حساب مصلحة المجتمع والناس.

إن هذه المسألة مرتبطة إذن ارتباطا عضويا بالمجتمع المدني من جهة، وبقضايا الحريّة من جهة ثانية، ومن هنا يبرز الفرق الكبير بين دور المثقف في المجتمعات الغربية الديمقراطية ودوره في الوطن العربي، فقوة المجتمع المدني هناك تجعل دوره مؤثرا، وتقرأ له السلطة ألف حساب، أما في الأقطار العربية فدوره في جلّ الحالات مهمّش، وصوته مقموع بسبب ضعف قوى المجتمع المدني، فنظام الحزب الواحد من جهة، وكذلك المؤسسة العسكرية من جهة أخرى قد أمما المجتمع في كثير من الحالات، ولم يسمحا بظهور أي قوى مستقلة تؤمن بالتعددية السياسية والفكرية، وتنادي باحترام الرأي الآخر، ولا نغفل عن الإشارة في هذا الصدد إلى الثمن الباهظ الذي دفعه كثير من المثقفين العرب ذودا عن الحريات العامة، وعن التعددية السياسية والفكرية، ومن الحيف اتهام النخبة المثقفة العربية بالجبن، والاستسلام، فلابد من تنزيل نضالها في الظروف العربية الرديئة، وفي حالات الاضطهاد والقمع، فقد قدّمت قائمة طويلة من الشهداء الذين سقطوا على درب النضال من أجل الحرية، وضد الطاغون الأسود الذي أطل برأسه المرعب على كثير من الأقطار العربية خلال النصف الثاني من القرن العشرين بصفة أخص.

اتضح مما سبق أنه لا يمكن عزل إشكالية حوار المثقف مع السلطة عن حالة المجتمع المدني، وعن وضع الحريات في هذا البلد أو ذاك، وقد مثلت النخبة المثقفة بالأمس، وتمثل اليوم دعامة صلبة ضمن قوى المجتمع المدني، إذ أن رسالتها تبرز أساسا في تجذير الوعي المدني، وغرس روح العمل السياسي، والاهتمام بالشأن العام، وقد استطاعت أن تؤدي هذه الرسالة في المجتمعات الليبرالية عن طريق الإعلام الحر، وعبر حرية وسائل النشر والتعبير.

أثبتت الممارسة اليومية لجميع أوجه نشاط المواطن العربي في الاقتصاد، والسياسة، وفي الثقافة والإعلام، وداخل الحقول، والمصانع، والجامعات أن الحرية هي شرط ضروري لكل عمل إبداعي، فهي تحرر الطاقات، وتخلق المبادرات، وتبعث الحيوية، فالشعوب العربية ليست أقل خيالا، وليست عقول أبنائها أدنى ذكاء حتى لا تستطيع أن تخلق وتبدع في جميع مجالات النشاط البشري من الإنتاج الحرفي والفني إلى الابتكار في مراكز البحث العلمي، ولكن هذه الطاقة ملجمة ومكبلة لا تتحرك إلا بإذن، وفي اتجاه يحدد لها سلفا، وإذا اجتهدت، وتحركت من تلقاء نفسها فإنها تثير الريبة وتحاصر، وبخاصة إذا كان لهذا التحرك علاقة بالدفاع عن قيم الحرية، ويندرج ضمن دينامية قوى المجتمع المدني الحر.

يتحدث بعض الدارسين عن ضعف المجتمع المدني في جل الأقطار العربية. وهي حقيقة موضوعية، ولكن السؤال الذي ينبغي أن يطرح في هذا السياق هو: كيف يمكن أن نتحدث عن مجتمع قوي،

ومؤثر في الحياة العامة في الوقت الذي تكبل فيه السلطة المجتمع بأسره، وتبث عسسها ليراقبوا كل ما يجري فيه من كبيرة وصغيرة؟

قد يتساءل قارئ هذا النص قائلا: لماذا التركيز على الحرية، وضرورة الدفاع عنها، والسكوت عن حقوق الإنسان، وعن الديمقراطية ؟

لاشك أن الثالوث: الحرية، حقوق الإنسان، والديمقراطية، يمثل الدعامة الصلبة والشرط الضروري لكل عمل سياسي وفكري يسعى في الوطن العربي اليوم من أجل إعداد تربة خصبة لقيام نهضة عربيّة جديدة، ولكنني أذهب إلى القول: إن الحرية هي الأس المتين لهذه الدعامة، فلا يمكن أن نتصور احتراما لحقوق الإنسان، أو نتصور تجربة ديمقراطية، دون كسب معركة الحريات الأساسية، فقد حاولت بعض النظم العربية اتباع "موضة" الحديث عن حقوق الإنسان، واتضح مع مرور الزمن أن كل ذلك لا يتجاوز الشعارات، أما الممارسة فتختلف اختلافا جذريا عن الخطاب، ولم تستطع قوى المجتمع المدني أن تميط اللثام، وتكشف اللعبة بسبب غياب الحرية، إن القضايا الثلاث: الحرية، الديمقراطية، وحقوق الإنسان قضايا مترابطة ومتلاحمة دون ريب، ولكن لابدّ أن تحظى معركة الحرية بالأولوية القصوى.

إن نضال الشعوب العربيّة في سبيل الاستقلال والتحرر قد تواصل في جل الأقطار العربية حوالي نصف قرن، ودفعت من أجل ذلك ثمنا غاليا، إن معركة الحرية من أجل التخلص من الاستبداد السياسي جديرة بالتضحية نفسها، فهي لا تقل شأنا عن معركة السيادة، ونيل الاستقلال.

يجتاز الوطن العربي مرحلة تاريخية لا تقبل التوفيق أو التلفيق، ولا ينفع في علاج أزمته الخانقة الترميم والترقيع، والحلول الجزئيّة، بل هو في حاجة ملحة إلى إصلاح جذري تجمع قوى المجتمع المدني في هذا البلد، أو ذاك على أهداف الإصلاح، وعلى سماته، وينبغي في الوقت ذاته أن تتفق هذه القوى على اختلاف مشاربها على مبدأ وطني أساسي، وهو أن يتم الإصلاح بالطرق السلمية، وبأقل كلفة مجتمعية ممكنة اتقاء للهزات والعواصف التي تأتي على الأخضر واليابس، كما حدث فعلا في بعض الأقطار العربية في العقدين الأخيرين، وهنا تتحمل النظم الحاكمة المسؤولية الأولى عندما ترفض الحوار مع قوى المجتمع المدني، وتتمسك بلغة الإملاء والقوة، والانفراد بصنع القرار.

يتمثل السبيل الوحيد لتلافي الخراب الآتي في فتح باب الحريّة على مصراعيه، وقبول مبدأ التداول السلمي للسلطة من خلال عملية تاريخية تتبناها جميع الشرائح الاجتماعية المناصرة للإصلاح داخل السلطة وخارجها، وفتح باب الحرية هو الخطوة الأولى في هذا الدرب السليم، وبذلك يستطيع الوطن العربي أن يشرع في إيجاد حلول حقيقية للأزمات الداخلية المتراكمة، وأن يواجه في الوقت ذاته التحديات الخارجية.

ولا يمكن أن توحد قوى الإصلاح جهودها، وتنسى تباين رؤاها السياسية والفكرية خدمة لهدف وطني نبيل إلاّ إذا توافرت لها حقوق المواطنة، وفي مقدمتها تمتعها بالحريات العامة، فحيثما

نول أنظارنا نصطدم بقضية الحرية وحتى تلك المقولة القديمة -التي تغنت بها بعض النظم العربية زاعمة أن قضايا الحرية والديمقراطية قضايا ترف فكري مسيطر على عقول النخبة، أما القضايا التي تشغل بال المواطن العربي العادي فهي قضايا التنمية الاقتصادية- فقد سقطت، إذ أن التجارب التي عرفتها كثير من البلدان شرقا وغربا في النصف الثاني من القرن العشرين، قد برهنت أن الفساد الاقتصادي، وفشل المخططات التنموية هو نتيجة طبيعية للفساد السياسي، فلا يمكن أن نتصور ازدهارا اقتصاديا مطردا، وتنمية مستديمة وسليمة في مناخ سياسي فاسد يسيطر عليه السماسرة، وتطغى عليه ظاهرة المحسوبية، والإثراء على حساب مصلحة الوطن والناس.

إن حرية الإعلام: أبرز مظاهر الحريات الأساسية هي التي تكشف عما في الزوايا من خبايا، وهي التي تميط اللثام عن الأيدي الخفية العابثة، وتفضح سوء السياسة، وسياسة السوء.

إننا واعون أن الحرية لا تمثل حلا سحريا لجميع المشاكل التي تراكمت نتيجة الاستبداد والفساد طوال نصف قرن، ولكن لا بديل عنها، إذ أنها الشرط الضروري والمدخل الرئيسي لكل عملية تحديث سياسي.

إن أنصار الحرية في الوطن العربي واعون أن الطريق طويل ومملوء بالأشواك، ولكن كتب عليهم أن يسيروا فيه حتى النهاية.

تونس، جوان (يونيو) 2005

الحبيب الجنحاني

-1-

المجتمع المدني
المفهوم والممارسة

أود، بادئ ذي بدء، التأكيد أن مفهوم "المجتمع المدني" مفهوم دخيل على تراث الفكر السياسي العربي الإسلامي، ولم يبرز في الخطاب السياسي العربي إلا في العقود الأخيرة، واتسم عند ظهوره بسمات خاصة جعلته يختلف عن مميزات المفهوم في بيئته الأولى، ولما تأثر رواد الفكر الإصلاحي العربي الإسلامي في القرن التاسع عشر بمفاهيم سياسية غربية جديدة مثل "الوطن"، و"الدستور"، و"الانتخابات"، و"العدل السياسي"، و"الحريات العامة"، لم يكن من ضمنها مفهوم "المجتمع المدني" بالرغم أنه كان في طليعة الموضوعات السياسية والفكرية التي شغلت النخبة الأوروبية في النصف الثاني من القرن التاسع عشر بصفة أخص، وهي الفترة التي رحل فيها بعض هؤلاء الرواد إلى أقطار أوروبية، وسجلوا ما شاهدوه.

إنه من الصعب أن يهتموا به كمفهوم سياسي اجتماعي، ويحاولوا نشره في مجتمعاتهم، فأين هي من المجتمع المدني الذي نظر له فلاسفة الحركة التنويرية، ثم من بعدهم فلاسفة الاقتصاد

والاجتماع، ولكن الكثير منهم تحدثوا عن مظاهر المجتمع المدني في رحلاتهم إلى أوروبا مثل أحمد فارس الشدياق في "كشف المخبأ في فنون أوروبا"، والطهطاوي في رحلته "تخليص الإبريز في تلخيص باريز"، وأحمد بن أبي الضياف في كتابه "إتحاف أهل الزمان..." لما تحدث عن رحلته إلى فرنسا رفقة أحمد باي سنة 1846، ثم ما كتبه خير الدين في "أقوم المسالك..." وصديقاه: الشيخ بيرم الخامس في "صفوة الاعتبار"، ومحمد السنوسي في "الاستطلاعات الباريسية" وغيرهم كثير.

إنهم لم يهتموا بفلسفة المفهوم ونشأته، ومدى تلاؤمه مع أوضاع المجتمع العربي الإسلامي، ولعل البعض منهم تفطن إلى ذلك، ولكنهم رأوا أنه من الطوبائية الحديث عن ذلك في مجتمع يعاني من مآسي الاستبداد الشرقي، ومن الجهل والتخلف، ولذا ركزوا في الحديث عن مظاهر المجتمعات المدنية التي زاروها على ما يساعدهم على كبح عنان الحكم المطلق، فأشادوا بمظاهر الحرية، وربطوا بينها وبين حب الوطن، وتحدثوا عن العدل السياسي والاجتماعي، واحترام القوانين والمؤسسات، وعن التمثيل البرلماني، وانتبهوا إلى دور الحرية في الازدهار الاقتصادي والتقدم العلمي والتقني.

إنه من الطبيعي أن حركات التحرر الوطني العربية لم تول عناية تذكر لموضوع المجتمع المدني، فقد ركزت جهودها على المطالبة بالاستقلال، وما يرتبط به من الذود عن معالم الهوية

الحضارية، والدفاع عن الحريات، وأجلت الحديث عن سمات المجتمع المنشود، مجتمع الاستقلال، ولكن كثيرا من البلدان العربية قد أعاق تطور مجتمعاتها غداة ميلاد الدولة الوطنية الحديثة سوس نخر نسيجها الاجتماعي والثقافي، تمثل بالخصوص في الانقلابات العسكرية من جهة، واستحواذ العقلية العشائرية والطائفية على السلطة السياسية من جهة أخرى.

ولكي ندرك أهمية بروز المفهوم في بيئة النشأة، وما أسهم به في تطور الفكر السياسي الاقتصادي الأوروبي فلا مناص من التلميح إلى أبرز حقبه التاريخية:

تبدأ المرحلة الأولى في الفترة الحديثة مع عصر الأنوار، وهي المرحلة التي مهدت للثورات البورجوازية، وفي مقدمتها الثورة الفرنسية، فناقش كبار المفكرين أمثال هوبس، ديدرو، ماندفيل، روسو، هيجل، آدم سميث، مفاهيم جديدة، مثل الوطن، والدولة، والمجتمع المدني لتبرز بعد ذلك في القرن التاسع عشر مدرستان شغل بين أنصارهما مفهوم "المجتمع المدني" حيزا بارزا: المدرسة الليبرالية، والمدرسة الماركسية، وتباينت الرؤية للمفهوم داخل كل مدرسة من آدم سميث إلى المفكر الفرنسي المعاصر ريمون أرون في صفوف الليبراليين، ومن هيجل، وماركس إلى قرامشي ضمن التيار الماركسي، واختفى المفهوم من الساحة السياسية والفكرية في مطلع القرن العشرين ليبرز من جديد، ويعاد له الاعتبار في الفترة الأخيرة بعد أن انكشفت

مساوئ الدولة الشمولية، وما تسببت فيه من مآس ماتزال الكثير من المجتمعات تئن تحت وطأتها.

وما دام المفهوم قد ولد ونشأ في خضم الصراع السياسي والاجتماعي الذي عرفه المجتمع الأوروبي منذ القرن السابع عشر، كما لمحنا إلى ذلك قبل قليل، فإنه من الطبيعي أن تتباين الآراء حوله، ولكن هنالك نقطة تكاد تكون محل إجماع بين المفكرين الذين أولوا عناية خاصة للمفهوم، وهي النظرة إليه بالمقارنة إلى دور الدولة، فهنالك من جعله مقابلا لمفهوم الدولة، وهنالك من رأى بالعكس أنه متلازم مع مفهوم الدولة، ومهما تباينت الآراء فإنه لا يمكن تجاهل دور الدولة في تقدم المجتمع المدني أو تدهوره، حتى أولئك الذين أسبغوا على المفهوم صبغة اقتصادية بحتة مثل آدم سميث وقالوا: إن المجتمع المدني هو "المجتمع التجاري" فإن علاقته بمفهوم الدولة بقيت متينة.

إن الدارس الذي يحاول قراءة المفهوم عبر مراحله التاريخية المختلفة بدءا بالأمس البعيد، والأمس القريب حتى اليوم، وسواء تمت قراءته ضمن الفضاء الغربي، أو الفضاء العربي، فإنه يقف على حقيقة جلية، ألا وهي ضرورة تنزيل المفهوم في ظرفيته التاريخية، وضمن معطيات سياسية، واقتصادية، واجتماعية معينة، كما أن قراءة المفهوم ليست محايدة، إذ لا توجد قراءة محايدة حتى لمفاهيم ذات طابع معرفي بحت، فضلا عن مفاهيم تعبر عن واقع معيش معين، وعن صراع سياسي إيديولوجي شأن مفهوم

"المجتمع المدني"، فليس من الصدفة -إذن- أن يولي فلاسفة الأنوار المفهوم عناية خاصة، فقد كانوا منشغلين انشغالا كبيرا بمقاومة الحكم الاستبدادي، ووجدوا في المفهوم سندا لهم، ولم تحل المقاربة الفلسفية دون إضفاء الطابع السياسي على المفهوم، وجعلوه مقابلا للدولة، إذ إنها دولة استبدادية.

وتغير الأمر بعد إنجاز الثورات البورجوازية، فاقترن تطوره بتطور الرأسمالية، وخاصة بتطور حقوق البورجوازية السياسية والاقتصادية، وتعد أسًا متينا من أسس إيديولوجية الليبرالية، وهي تميز تمييزا واضحا بين الحياة العامة، والحياة الخاصة، وبين عالم الشغل والإنتاج، وعالم المؤسسات السياسية. وليس من الصدفة كذلك أن يبرز في النصف الثاني من القرن التاسع عشر تيار جديد يعطي للمفهوم أبعادا جديدة، وقد برز في خضم الصراع مع التيار الليبرالي، وأعني التيار الماركسي المشار إليه قبل قليل.

مفهوم "المجتمع المدني" من المفاهيم الأولى التي جادل فيها ماركس هيجل عام 1843 في نقده حقوق الدولة في الرؤية الهيجيلية، وهدف في نقده إلى إضفاء محتوى ماديا أكثر على المفهوم، ونشره باعتباره مفهوما ثوريا، وليس مجرد مفهوم فلسفي[1]، فالمجتمع المدني هو الفضاء الذي يتحرك فيه الإنسان، ذائدا عن مصالحه الشخصية، وكذلك عن عالمه الخاص، متحولا إلى مسرح تبرز فوقه التناقضات الطبقية بجلاء، ويضع مقابل ذلك الدولة التي لا تمثل في نظره إلا فضاء بيروقراطيا يتحول فيه الإنسان إلى عضو ضمن جماعة مسيرة يقف في حقيقة الأمر غريبا بينها.

ولا يمكن أن نفهم هذا الموقف السلبي من الدولة، ووضع "المجتمع المدني" مقابلا لها إلا إذا طرحنا المفهوم الماركسي في الظرفية التاريخية للنضال الفكري السياسي، والاقتصادي الاجتماعي الذي عرفه النصف الثاني من القرن التاسع عشر، فلا غرو بعد ذلك أن يرى ماركس في فصل هيجل "المجتمع المدني" عن السياسة تناقضا، فالحياة الخاصة تحتاج إلى قوانين تنظم شؤونها، وإلى سلطة تشرف عليها، فتكتسب عندئذ بعدا سياسيا[2].

وهكذا يمكن القول: إن المفهوم قد اكتسب في الرؤية الماركسية معنى ماديا نأى به عن المفهوم المعرفي البحت، ومعنى ثوريا ليتحول في العمل اليومي إلى سلاح سياسي ضد السلطة الاستبدادية، ويقطع كل من ماركس وإنجلز بالمفهوم شوطا جديدا في الإيديولوجية الألمانية 1846 حين يصبح مفهوما تاريخيا عالميا مرتبطا بالمجتمع الرأسمالي، ومتطورا بتطور طبقة البورجوازية، وانتقال قاعدتها الإنتاجية من درجة إلى درجة أخرى أكثر تقدما[3].

وبالرغم من تعقد المفهوم في بعديه المعرفي والسياسي الاجتماعي، فإن المقولة الماركسية الشهيرة: «إن أسلوب الإنتاج لمتطلبات الحياة المادية هو المحدد للصيرورة الاجتماعية والسياسية والفكرية للحياة» تبقى حجر الزاوية في المفهوم؛ أي مجموع البنى الاقتصادية، وما تفرزه من بنى فوقية، ولكن دون أن نفهم هذه الحتمية فهما ميكانيكيا، كما حدث ذلك، أيام تحول الفكر الماركسي الجدلي المبدع إلى دوغماتية خانقة في ظل نماذج الدولة الستالينية، والمنظرين لها من كهان الماركسيّة.

وحمل المفكر الإيطالي أنطونيو قرامشي (1891-1937) مشعل التيار الماركسي بعد ماركس في نشر المفهوم، واستعماله سلاحا في مقاومة السلطة الشمولية، ولكنه بعد بالمفهوم عن التعقيد، وبسطه؛ فالمجتمع المدني لديه هو مجموعة من البنى الفوقية مثل النقابات، والأحزاب، والصحافة، والمدارس، والأدب، والكنيسة، بل هو يرى في الفاتيكان أكبر منظمة خاصة في العالم، ويفصل مهماته عن وظائف الدولة، أو قل بعبارة أدق يضعه مقابلا لمفهوم "المجتمع السياسي"[4]، ويقول المفكر الألماني المعاصر يورغن هابرماس إن وظائف المجتمع المدني تعني لدى قرامشي الرأي العام غير الرسمي "أي الذي لا يخضع لسلطة الدولة"[5]، ويبقى في نهاية المطاف متأثرا بماركس في مقاربته للمفهوم، فقد تحدث ماركس الكهل عن هذا الرأي العام عندما وصفه قائلا: «إن النظام البرلماني يعيش من النقاش، فكيف يطالب بمنع النقاش؟ إن كل مصلحة، وكل مؤسسة مجتمعية تتحول مع الزمن إلى أفكار، ويجب أن تعالج بهذه الصفة، فكيف يسمح لمصلحة ما، أو مؤسسة ما أن تعتبر نفسها فوق التفكير، وتفرض نفسها عقيدة غير قابلة للنقاش؟ فالخطيب المناضل من فوق المنصة تتجاوب معه بالضرورة الصحافة المناضلة، وحلقات النقاش في البرلمان تكملها حتما حلقات النقاش في الصالونات، والمقاهي؛ إن النواب الذين يتوجهون باستمرار إلى الرأي العام يعبرون عن رأيهم حين يؤكدون رأي الشعب فيما يجمعونه من عرائض. إن الأغلبية هي صاحبة

القرار في النظام البرلماني، فكيف تحرم الأغلبيات الكبرى على الرصيف المقابل من اتخاذ القرار؟

عندما تدق (يعني الأغلبية البرلمانية) المزمار والطبل من أعلى قمة الدولة، فماذا تنتظر ممّن هم أسفل غير الرقص؟[6].

لا يمكن أن نفهم المكانة البارزة التي حظي بها المفهوم في فكر قرامشي إلا إذا وضعناها في مرحلتها التاريخية، مرحلة الحرب العالمية الأولى، ووصول الفاشية إلى السلطة في إيطاليا، والنازية في ألمانيا بعد ذلك، فالمرحلة، كما يقول، ليست مرحلة افتكاك السلطة، وإنما هي مرحلة الإعداد من أجل الوصول إليها، فهي -إذن- مرحلة الدعاية، والتعبئة والتنظيم من أجل انتصار الثورة البروليتارية[7]، وقد حلم قرامشي، كما حلم غيره من رواد الفكر الماركسي، بأن انتصار الثورة العمالية، سيحقق المجتمع المدني المثالي، وتصبح الدولة في خدمته، وليس قامعة له بقوانينها، وأجهزة قوتها، كما هو الشأن في المجتمع الرأسمالي. وهنا يقفز سؤال محير: ألم يدرك قرامشي طبيعة الدولة الشمولية السوفياتية، وهو المعروف بمواقفه النقدية؟ وينبغي أن لا نغفل الإشارة هنا إلى أن أهوال ممارسة السلطة السوفياتية كانت غير معروفة يومئذ خارج الاتحاد السوفياتي من جهة، وانشغال اليسار الإيطالي بخطر الفاشية من جهة أخرى، فقد حكم عليه بعشرين سنة سجنا عام 1928، وهي الفترة التي فتحت فيها المعتقلات الستالينية، وبدأ تنفيذ مخطط تصفية النخبة بشتى فئاتها.

وعندما نعود إلى المفهوم القرامشي للمجتمع المدني، فلابد من إبراز النقاط التالية:

أ- تأثره بالماركسي الإيطالي الأول أنطونيو لابويولا (1834-1904) (فضلا عن تأثره قبل ذلك بماركس)، فهو مثله يعطي للنخبة المثقفة رسالة خطيرة الشأن في الذود عن المجتمع المدني[8].

ب- لا يذهب إلى أن نمط المجتمع المدني هو إفراز للنمط الإنتاجي، أو بنية فوقية لقاعدة اقتصادية، بل هو في نظره يتموقع بين القاعدة الاقتصادية وبين الدولة بقوة قوانينها وجهازها القمعي، ويصبح له دور بعيد الشأن في المجتمع البورجوازي الصناعي الحديث، ويلقي أيام الأزمات بقوة مؤثرة، قادرة على مواجهة الأجهزة القمعية للدولة، والحد من مفعولها[9]. ويتضح من سياق تفكيره أن القاعدة الاقتصادية التي يتموقع المجتمع المدني بينها وبين الدولة تتمتع باستقلال كبير عنها[10].

قد اتضح مما سبق أن التأريخ للمفهوم منذ نشأته الأولى في بيئته الأوروبية (القرن الثامن عشر) حتى اليوم لابد أن يقترن بأمرين أساسيين:

أولا: الوضع الاقتصادي الاجتماعي في مجتمع معين، وفي مرحلة تاريخية محددة، فقد استعان به مفكرو عصر التنوير للفصل بين فضاء مجتمع الاقتصاد التجاري باعتباره يمثل النواة الأولى لتطور الرأسمالية والفضاء السياسي المقنن، وهو تحت

سيطرة عصر الإقطاع الحامل في رحمه جنين الطبقة الاجتماعية الجديدة: البورجوازية.

ثانيا: طبيعة الدولة ونظام السلطة، وهذا ما يسفر لنا انشغال جل المهتمين بالمفهوم بعلاقته مع الدولة، فهو تارة مقابل لها، وتارة أخرى متعايش معها، وتارة ثالثة مناقض لها، بل استعمله بعضهم في الفترة المعاصرة نصلا لمقاومة الدولة[11]، وبخاصة لما برزت قبل عقدين مقولة "دولة أقل، ومجتمع مدني أكثر"، ولكن الأوضاع تغيرت في الثمانينات بعد بروز ظاهرة الإرهاب، وحركات التطرف، والحروب العرقية والطائفية، وسيطر هاجس الأمن على حياة الناس، وحاولوا الاحتماء بدولة قوية.

ويتساءل المرء: لماذا العودة إلى المفهوم في الأعوام الأخيرة ملاحظين أن الاهتمام به كان قويا في بلدان أوروبا الشرقية، بعد أن فتحت سياسة غورباتشوف لدى جيل المفكرين الماركسيين المجددين أبواب الأمل في بناء مجتمعات مدنية جديدة[12]، وتمت في الفترة نفسها العودة إلى المفهوم في بلدان أمريكا اللاتينية تحت حكم الجنرالات، وفي العالم العربي بعد هزيمة حزيران 1967، وانكشاف عيوب النظم العسكرية والشمولية.

ولابد من التمييز من جديد بين أسباب العودة في البلدان الأوروبية، وبلدان العالم الثالث، فهي هناك لإعادة التوازن بين الدولة والمجتمع المدني، والوقوف أمام محاولات الابتلاع التدريجي له، وظهرت عندئذ المقولة التي لمّحنا إليها آنفا: "دولة أقل ومجتمع

مدني أكثر"، وهي هنا لمقاومة النظم الاستبدادية التي تعتبر الدولة ملكا لها، وتسخر أجهزتها لخدمة مصالحها الخاصة.

إن بروز العولمة: إيديولوجية الليبرالية الجديدة قد زاد الأمر تعقيدا والمفهوم ضبابية، فلا مناص حاليا من عودة الغرب للمفهوم، ومحاولة تحديد سماته، ونحن في مطلع الألفية الثالثة، أما في بلدان العالم العربي فالقضية ستأخذ منعرجا مختلفا في ضوء المعطيات الدولية الجديدة، فمن الصعب التنبؤ بما ستكشفه قاعدة جبل الثلج عند ذوبان الجليد.

إن تعقد المفهوم، وتداخل العناصر المعرفية بالعناصر السياسية الاجتماعية جعل بعض الباحثين يتحدثون عن "المجتمع المدني الأول"، ولعلهم يقصدون بذلك المجتمع المدني الذي ناضلت في سبيل إرساء أسسه النخبة المثقفة الأوروبية في القرنين الثامن عشر، والتاسع عشر، و"المجتمع المدني الثاني" الذي تبنته في الثمانينات قوى معينة في بلدان أوروبا الشرقية، وبخاصة في بولندا، وفي أمريكا اللاتينية، وكذلك في العالم العربي مع فروق فرضتها ظروف موضوعية، وهم يعنون بذلك المجتمع المدني المستقل عن الدولة، والهادف أساسا إلى تعبئة المقاومة ضد نظم الحكم المطلق[13].

إننا نميل إلى الاعتقاد بأنه يصعب الفصل بين المفهومين، فهُما يتفقان في عناصر، ويتباينان في أخرى، لذا فإننا نميز في تحليل محتوى المفهوم، وتحديد سماته في شتى حقبه التاريخية بين الثابت والمتحول، فهنالك عناصر ثابتة، منها على سبيل الذكر لا الحصر:

العلاقات الأفقية بين تنظيمات المجتمع المدني، والعمل التطوعي أساسا، والاستقلال عن الدولة، وغيرها من السمات الثابتة، وهنالك عناصر متحولة حسب التطور الزمني، وتغير الأوضاع السياسية، والاقتصادية الاجتماعية؛ فالأوضاع في بولندا أيام حركة "التضامن" تختلف جذريا عن أوضاع الشيلي تحت أقدام الجنرال بينوشي، وهي في البلدين تختلف عما عليه أوضاع بعض الأقطار العربية اليوم، والظروف المتحكمة في أوضاع النماذج الثلاثة ظروف داخلية، ولكن مؤسسات المجتمع المدني تجد نفسها في حالات تاريخية تخضع لظروف خارجية قاهرة، مثل ظروف الاحتلال الأجنبي.

والمثال الصارخ والمعقد عن دور قوى المجتمع المدني تحت وطأة احتلال عسكري هو مثال العراق بعدما أصيب بنكبة الاحتلال، فلا ريب أن منظمات المجتمع المدني قد غيّرت أهدافها، فهي تواصل القيام بعملها في نطاق الاختصاص الاقتصادي الاجتماعي، أو الثقافي، أو الإنساني البحت، ولكن يبقى الهدف الأول والأسمى تحرير الأرض من الأجنبي، ويتوارى في هذه الحال الاختلاف والتنافس بين قوى المجتمع المدني ليتبوأ الهدف الأكبر مكانة الصدارة، وقد يبادر البعض قائلا: إن هذا الموقف يعني منظمات المجتمع المدني ذات الصبغة السياسية، أما المنظمات المهنية البحتة فهي بعيدة عن ذلك. من يزعم ذلك يخطئ حتما، ذلك أن الجمعيات المهنية البحتة مثل النوادي الرياضية، وجمعيات رعاية الطفولة والمسنين، وكذلك جمعيات

الدفاع عن البيئة فإنها تجعل هدفها الأسمى في حالات مثل حالة العراق تحرير البلاد من الاحتلال الأجنبي، بل هي تغيّر خطط عملها اليومي لتخدم الهدف الأكبر، وهي الحالة التي عاشها الشعب الفرنسي في ظل الاحتلال النازي أيام الحرب العالمية الثانية.

أما المثال الثاني فهو الوضع في فلسطين المحتلة، فإذا تساءلنا عن السلطة ومستقبل منظمات المجتمع المدني فإننا نجد الاتفاقات المبرمة بين م.ت.ف. وإسرائيل في أوسلو والقاهرة تشكل عائقا كبيرا أمام تطور المجتمع المدني، فهي لا تسمح للفلسطينيين في الضفة والقطاع بإجراء انتخابات تشريعية ديمقراطية حرة ومباشرة "بل تحدد مثل هذه الانتخابات في إطار مجلس منتخب يمارس صلاحيات تنفيذية وقضائية وتشريعية في آن واحد، وفي مجالات حياتية معينة، ولا يجري فصل السلطات في هذا المجال، وهو الأمر الذي يتنافى وأسس الحياة الديمقراطية"[14]، فضعف الأمل في التحول الديمقراطي في ظل حكم السلطة الوطنية، ألقى بظلاله السلبية على منظمات المجتمع المدني، وهي منظمات هشة تقع بين المطرقة والسندان، مطرقة سلطة وطنية تشكو من تدخل المحتل في شؤونها الداخلية، وسندان دولة محتلة تملي شروطها على سلطة تابعة، وفي طليعة هذه الشروط قمع قوى المجتمع المدني المناهضة للتسلط والتبعية، والمناضلة في سبيل الحرية والديمقراطية.

ومما يزيد الوضع تعقيدا في الحالة الفلسطينية وجود منظمات المجتمع المدني في مناطق جغرافية متباعدة: الأراضي المحتلة، ومناطق الشتات.

إن ظروف المجتمع المدني ومميزاته في هذه الحالة تختلف جذريا عن ظروف عادية أخرى غير خاضعة لعوامل خارجية حاسمة، فمن المعروف أن المجتمع الكويتي قد عرف أشكالا جديدة من تنظيمات المجتمع المدني أيام الاحتلال العراقي، وهي أشكال شعبية تلقائية، حاولت أن تعوّض الدولة في إدارة شؤون المجتمع، لما اضطرت السلطة أن تباشر مهامها من المنفى؛ فالمجتمع المدني لم يحاول أن يعوض الدولة، لأنه في تناقض معها، بل أصبحا يمثلان وجهين لعملة واحدة في مقاومة المحتل، فالعامل الخارجي في هذه الحال لم يأت معوقا للمجتمع المدني، بل حافزا دوره، ومبرهنا على أن قوة المجتمع المدني تزيد الدولة قوة على قوتها الأصلية، وهذا هو الدرس البليغ الذي استخلصته السلطة بعد التحرير؛ فقد كان لديها مبررات متعددة لكبح جماح قوى المجتمع المدني بحجة مواجهة آثار الغزو، وخطر إعادة الكرة من المتربصين بالبلاد في الشمال يومئذ، ولكنها أدركت أن في ضعف المجتمع المدني ضعفا للدولة، فاختارت الحل الأصعب، حل مواصلة التجربة الديمقراطية، وأقامت الأحداث التي تلت محنة الغزو صواب الاختيار، فلا مناص، إذن، من مراعاة العوامل الخارجية فيما ألمعنا إليه أكثر من مرة من ضرورة وضع المفهوم في ظرفيته التاريخية.

ولابد في هذا الصدد من إبداء موقفنا من قضية علاقة المجتمع المدني بالدولة، فمقولة "كلما كان المجتمع المدني ضعيفا كانت الدولة قوية" هي مقولة خاطئة.

إن المجتمع المدني والدولة ليسا مفهومين متقابلين في نظرنا، بل هما مفهومان متلازمان، ومتكاملان، فلا يمكن أن ينهض المجتمع المدني، ويؤدي رسالته في المناعة والتقدم بدون دولة قوية تقوم على مؤسسات دستورية ممثلة تمثيلا حقيقيا، وتعمل على فرض القانون، كما أنه من الصعب أن نتصور دولة وطنية قوية يلتف حولها أغلبية المواطنين بدون مجتمع مدني يسندها، وإلا فإنها تتحول إلى دولة معزولة قد تؤدي دورها من خلال أجهزتها البيروقراطية، ولكنها تنهار في نهاية المطاف فينهار معها المجتمع، ويقدم لنا التاريخ المعاصر أمثلة متعددة على ذلك من انهيار دولة الرايش الثالث إلى سقوط دول معسكر أوروبا الشرقية في التسعينات.

إنه من الخطأ -إذن- مقاومة الدولة باسم المجتمع المدني، إذ إن ضعف الدولة الليبرالية الحديثة يهدد المجتمع المدني، ويفتح الباب أمام القوى المناهضة بحكم إيديولجيتها لقيم المجتمع المدني.

إن تمسكنا بدور الدولة الحديثة ينبغي ألا يحجب عنا التساؤل التالي: هل هي دولة ديمقراطية، أم دولة شمولية؟

إن الدولة التي تمثل الوجه الآخر للعملة في علاقتها بالمجتمع المدني، هي الدولة الليبرالية الديمقراطية، فهي التي يستطيع المجتمع المدني أن يلجمها حين تحاول الخروج عن مسار دولة القانون والمؤسسات، وتتنكر لقيم المجتمع المدني، وأبرز مثال على ذلك تلك الموجة العارمة التي قادتها مؤسسات المجتمع المدني الفرنسي بقيادة النخبة المثقفة ضد قانون الهجرة الذي

قدمته حكومة أحزاب اليمين، وهو قانون يتناقض مع كثير من تقاليد المجتمع المدني الفرنسي مثل التسامح، والاعتراف بالآخر، واحترام حق التواصل بين الشعوب، وقد أكدت جميع التحاليل السياسية للانتخابات التشريعية الفرنسية في نهاية ربيع 1996 أن قوى المجتمع المدني، قد أدانت عبر صناديق الاقتراع محاولة احتكار السلطة من قوى سياسية معينة، فهذا مثال قريب منا يصور قدرة المجتمع المدني على كبح جماح الدولة الليبرالية حين تنحرف عن رسالتها، وتتجاهل قواه، وهو ما حدث لحكومة المحافظين الإسبان لما أسقطتها صناديق الاقتراع بسبب مشاركتها في حرب العراق رغم معارضة الشعب الإسباني.

وقد آن الأوان أن نعرف ما هي أبرز سمات المجتمع المدني وقيمه؟ يمكن أن نلخصها اليوم في النقاط التالية:

إنه مجتمع مستقل إلى حد بعيد عن إشراف الدولة المباشر، فهو يتميز بالاستقلالية، والتنظيم التلقائي، وروح المبادرة الفردية والجماعية، والعمل التطوعي، والحماسة من أجل خدمة المصلحة العامة، والدفاع عن حقوق الفئات الضعيفة، ويخطئ البعض حين يذهب إلى أن المجتمع المدني هو مجتمع الفردانية، بل بالعكس إنه مجتمع التضامن عبر شبكة واسعة من التنظيم المهني والجمعياتي، وهو مجتمع التسامح، والحوار والاعتراف بالآخر، واحترام الرأي المخالف، والعلاقات في المجتمع المدني أفقية، وليست رأسية أو عمودية مثل العلاقة بين الأجير والمؤجر، أو بين

السلطة والمواطن، أو بين الكهنوت الديني والأتباع[15]، وهو بالتالي مجتمع الإبداع في أرحب معانيه، فلا غرو أن نؤكد هنا أن المجتمع المدني هو الضامن لمسيرة التقدم الحقيقي والدائم، فقد حققت فعلا بعض المجتمعات الشمولية تقدما اقتصاديا في ظروف تاريخية معينة، ولكنه سرعان ما تبين أنه لم يكن تقدما حقيقيا، بل كان طفرة اقتصادوية ساعدت عليها ظروف سياسية معينة، ولما تغيرت الظروف انكشفت الحقيقة المرة.

وأود أن أذكر القارئ في هذا الصدد بتجارب بعض البلدان التي اعتبرت في وقت ما أنها حققت قفزة فوق درب التقدم الاقتصادي والتقني، وتبين فيما بعد أنها طفرة اقتصادوية، ساعدت عليها ظروف سياسية عالمية، أو إقليمية، أو ثروات طبيعية وطنية وظفت لتحقيق أهداف سياسية معينة مثل الزعامة الإقليمية، من هذه البلدان الاتحاد السوفياتي أيام معدلات النمو المرتفعة، واللهاث للالتحاق بالغرب، وألمانيا الديمقراطية أيام خرافة اللحاق بالمعجزة الاقتصادية في ألمانيا الاتحادية، وإسبانيا في الأعوام الأخيرة من حكم فرانكو، لما ظهرت موضة السياحة على شواطئ الضفة الشمالية للبحر الأبيض المتوسط، والعراق بعد ارتفاع أسعار النفط في مطلع السبعينيات، وامتزاج الإيديولوجية الشمولية التوسعية بالزعامة الإقليمية.

وعندما نعود إلى مفهوم المجتمع المدني نلاحظ أن أخطر ما مرت به بعض المجتمعات المدنية الأوروبية هو ذوبانها تحت

ضغط أخطبوط الدولة الشمولية، ولما حدث الانفجار سقطت الدولة، وانهار المجتمع معا.

وقد يتساءل البعض: لماذا ربطنا بين مفهوم المجتمع المدني والليبرالية بشقيها السياسي والاقتصادي؟

ذلك أننا نؤمن أن الليبرالية هي التي تمثل الحل الوسط والموفق بين النظام والحرية، وهكذا نصل إلى بيت القصيد، وهو أن مفهوم المجتمع المدني في نظرنا- مفهوم سياسي بالدرجة الأولى، ومن هذا ارتبط بمفاهيم الوطن، والدولة، والليبرالية، والديمقراطية، فلا يمكن أن تنشأ مثلا تجربة ديمقراطية ناجحة خارج المجتمع المدني، كما لا يمكن أن نتصور مجتمعا متقدما في ظل حكم مطلق استبدادي.

إننا نعتقد أن الديمقراطية لا يمكن أن تنشأ إلا في رحم دولة قوية، ولكن بشرط أن تكون دولة ليبرالية قائمة على احترام القانون والمؤسسات الدستورية، ونذكر هنا بالأصوات التي ارتفعت في بعض بلدان أوروبا الغربية رافعة شعار "قليل من الدولة، وكثير من المجتمع المدني" وجاءت بعد ذلك القضايا الأمنية، والبطالة، ومشاكل الهجرة من الجنوب إلى الشمال، وظهور حركات اليمين المتطرف لتعصف بالشعار، واتضح أنه لا بديل عن دولة قوية، ولكن بشرط أن تستند في قراراتها وقوانينها إلى تمثيل شعبي حقيقي.

أما في البلدان النامية بصفة عامة، والبلدان العربية بصفة أخص، فقد استغلت السلطة القائمة في كثير من هذه البلدان

طغيان القضايا الأمنية في الأعوام الأخيرة لتهميش المجتمع المدني، وإلجام الأصوات المنادية بالحريات والديمقراطية.

نعم إنه لا بديل عن دولة قوية، ولكن بشرط أن تكون دولة ليبرالية ديمقراطية، وليست استبدادية، وهكذا نستطيع في العالم العربي رفع شعار كثير من الدولة، وكثير من المجتمع المدني معا". إن المجتمع المدني هو - إذن - نقيض المجتمع الديني التيوقراطي التي تزعم فيه السلطة السياسية أنها تستمد شرعيتها من السماء، وبالتالي لا يحق للبشر محاسبتها، وهذا ما نعنيه بالمجتمع الديني، وليس المجتمع المتدين، ذلك أننا نجد مجتمعات مدنية، ولكن سكانها متدينون[16].

والمجتمع المدني هو كذلك نقيض المجتمع الشمولي الاستبدادي، ونقيض المجتمع القبلي، أو الطائفي.

إن طغيان الثنائية: المجتمع المدني - الدولة في أدبيات المسألة منذ البداية حتى اليوم، جعل البعض يقعون في لبس، بل قل في خلط، فأصبحت الدولة تعني لديهم السياسة كذلك، فذهبوا إلى القول: إن قوى المجتمع المدني يجب أن تكون مستقلة عن القوى السياسية، بل ذهب بعضهم بعيدا قائلا: ينبغي أن تكون في الطرف المقابل للقوى السياسية، وهذا في رأيي خطأ، فكيف تستطيع أن تذود عن المجتمع المدني، وعن مصالح مختلف الفئات الاجتماعية التي تمثلها، دون أن يكون لها أثر ذو بال في شؤون السياسة، فلا نغفل في هذا الصدد عن الإشارة إلى أنها تمثل في

نهاية الأمر مصالح قوى معينة تدافع عنها. إن هذا الموقف السلبي تجاه السياسة يساعد عن وعي، أو غير وعي السلطة على تهميش الأحزاب السياسية، والمنظمات الاجتماعية، مثل النقابات، وهو أمر خطر، ولا سيما في العالم العربي؛ فالأوضاع المتردية لجل الأحزاب المعارضة في هذا البلد العربي، أو ذاك يجب ألا توقعنا في الفخ، فتحجب الشجرة الغابة، فالبون شاسع بين السياسة بمعناها النبيل الهادفة إلى خدمة المجتمع وتقدمه، وبين سوء السياسة الهادفة أساسا إلى إخفاء ما في الزوايا من خبايا.

أشرنا إلى بعض الأخطار التي يمكن أن تلحقها الدولة، أو السياسة، أو الدين بالمجتمع المدني، باعتباره قاطرة التقدم، والصخرة الصلبة التي تتكسر عليها جميع محاولات الكبت والعسف، والمس بحقوق المواطن، ولكن هذا لا يمنعنا من التنبيه إلى خطر تحول مؤسسات المجتمع المدني إلى خدمة المصالح الخاصة، أو السعي إلى الربح المادي، أو الوصول إلى مراكز النفوذ السياسي والاقتصادي، وقد تتعقد الأوضاع في مجتمع ما، فيبلغ الصراع بين قوى المجتمع المدني حد العنف، فلا ننسى أن العاملين في منظمات المجتمع المدني تختلف رؤاهم، وتتباين مصالحهم[17].

وأود في خاتمة هذه الفقرة التركيز في تناول المفهوم على العالم العربي، مبديا، بادئ ذي بدء، الملاحظات التالية:

أولا: لم يعرف المجتمع العربي الإسلامي التفريق بين المجتمع والدولة حتى القرن التاسع عشر، عندما ظهرت في النصف الثاني

منه ملامح جنينية لبعض التنظيمات المستقلة عن الدولة، مثل الدوريات، والجمعيات، والصالونات السياسية الفكرية، واشتد عودها في العقود الأولى من القرن العشرين، وهي كلها متأثرة بالنموذج الغربي.

ثانيا: مفهوما المجتمع والدولة حديثان في أدبيات الفكر السياسي العربي، فكلمة الدولة وردت في النصوص القديمة[18] ولكن بمفهوم لا علاقة له بمفهوم الدولة الحديثة، فمن المعروف أن النظم الإسلامية قد أطلقت عليها مفاهيم أخرى مثل الخلافة، والإمامة، والإمارة، والسلطنة.

أما مفهوم المجتمع، فإنه لم يستعمل إلا حديثا، ولكن المدينة العربية الإسلامية قد عرفت منذ العصر الوسيط تنظيمات حرفية ومهنية، يمكن أن تعد نوعا من أنواع التنظيم المجتمعي[19]، وقد تزامنت مع ظهور تيارات سياسية - دينية معبرة عن تحولات مجتمعية، ومعارضة للسلطة، ولا يمكن أن تكون عصرئذ إلا ذات صبغة دينية.

ثالثا: بدأ ينتشر المفهوم في أدبيات الفكر السياسي العربي المعاصر منذ مطلع السبعينات بصفة خاصة، متأثرا بعودته في المجتمعات الأوروبية، وعرف رواجا بصورة واضحة في البلدان العربية التي تبنى فيها الخطاب الرسمي مشروع تحول ديمقراطي، وتحمّست النخبة للمفهوم باعتباره حجر الزاوية في كل تحول ديمقراطي حقيقي، وسرعان ما تقلص استعمالها له عندما لمست تعثر التجربة الديمقراطية، أو انتكاسها في هذا المجتمع، أو ذاك؛

وهناك بلدان عربية لم يصلها بعد خبر "المجتمع المدني" فلا نجد له أثرا، لا في الخطاب الرسمي، ولا في خطاب فئات النخبة[20].

رابعا: إنه من الطبيعي أن تتحمس الجمعيات الأهلية العربية للمفهوم، محاولة نشره، والدفاع عنه، فهي تمثل دون ريب النواة الصلبة للمجتمع المدني العربي، ممثلا السند الأساسي لنيلها الاستقلال تجاه السلطة. فقد أصبح القطاع الأهلي يمثل قطاعا مستقلا نعت بالقطاع الثالث إلى جانب القطاع الأول: القطاع العام، والقطاع الثاني: القطاع الخاص[21]، ولكن القطاع الأهلي يبقى هشا أمام السلطة السياسية؛ ولا مناص في هذا الصدد من التمييز الواضح بين صنفين من جمعيات القطاع الأهلي العربي، جمعيات تعد فعلا سندا قويا للمجتمع المدني لما تحمله من رؤية لتطور المجتمع نحو الديمقراطية والتقدم، وجمعيات أخرى ذات طابع خيري، أو ترفيهي يشكو المنتسبون إليها من فقدان أية رؤية للمجتمع، أو أية نظرة عامة لشؤون بلادهم، لذا فإن ارتفاع رقم الجمعيات الأهلية المرخص لها في هذا البلد العربي أو ذاك لا يعني شيئا كثيرا، ولا يجوز في كل الحالات اتخاذه مؤشرا على قوة المجتمع المدني.

خامسا: وعندما يقتفي المتتبع آثار بعض التجارب الديمقراطية الهشة والمقيدة يلمس في يسر الهوة الفاصلة بين أحزاب المعارضة والحركات النقابية من جهة وبين الجمعيات الأهلية من جهة ثانية، وبخاصة العاملة في حقل حقوق الإنسان، والدفاع عن

المرأة، وكأنها برزت تعبيرا عن عدم رضاها على الممارسات السلطوية، من جهة، وعن خيبة أملها في أحزاب المعارضة، وقد تحولت في بعض الحالات إلى أحزاب ذيلية تؤدي مهمتها الديكورية، وفي حالات أخرى إلى تكتلات فئوية معزولة عن مشاغل الناس من جهة أخرى.

ونذهب إلى القول: إن في هذه الظاهرة تهميشا لتنظيمات المجتمع المدني، ولأحزاب المعارضة معا، وقد علمتنا تجربة المجتمعات الأوروبية المعاصرة، أن الأحزاب السياسية والتنظيمات النقابية كانت السند المتين لقوى المجتمع المدني، وكانت تمثل بدورها جنود الخفاء للتحركات السياسية الكبرى، وبخاصة أيام الأزمات المهددة لمكاسب المجتمع المدني الديمقراطي.

ونؤكد مرة أخرى خطر تهميش الحركات السياسية على المجتمع المدني، ولا سيما عندما يكون وليدا، وهشا، كما هو الشأن في المجتمعات العربية اليوم.

وخلاصة القول فيما يتصل باستعمال المفهوم في بعض الأقطار العربية (مع الملاحظة أنه مغيب تماما في أقطار أخرى) أنه استعمل ببعده السياسي بالدرجة الأولى، واستعمل سلاحا لمقاومة الدولة الاستبدادية الشمولية، ونظم الحزب الواحد، ومن هنا لا نجد محاولات جدية لدراسة المفهوم معرفيا، ومحاولة تجذيره في التربة العربية بتحديد سمات خاصة به تميزه عن بيئة النشأة دون أن ينفصل عنها في الجوهر، ذلك أنه كسب إنساني،

شأنه شأن مفهوم الديمقراطية، فقد تكسبه ظروف تاريخية واقتصادية معينة خصوصية ما، ولكن تجب المحافظة على اللب، وإلا تحول إلى شعار، كما هو الشأن اليوم في كثير من الحالات. فهل يمكن أن نتحدث عن تجربة ديمقراطية جدية دون انتخابات حرة ونزيهة، ودون توفر الحد الأدنى من الحريات العامة، ودون إعلام حر، ودون قبول مبدأ التداول على السلطة؟ فلا يمكن كذلك أن نتحدث عن مجتمع مدني دون توافر حرية التجمع والاجتماع، ودون احترام المبادرات الفردية، وتأسيس المؤسسات الخيرية الطوعية، ودون الاستقلال عن السلطة.

وما دام المفهوم قد انتشر كسلاح سياسي لمقاومة الحكم المطلق، فلا غرابة أن تتحمس له القوى الديمقراطية، محاولة أن تضمنه محتوى يخدم أهدافها، ولابد من الاعتراف هنا أن المفهوم أصبح في بعض البلدان العربية مثل قميص عثمان، تضفي حركات المعارضة الديمقراطية عليه طابعا خاصا، ويستعمله الخطاب السياسي الرسمي بمعنى آخر، ولا تتورع حركات الإسلام السياسي من استعماله معولا تهدم به السلطة القائمة، برغم أنها تسعى لإقامة المجتمع الديني، وتختلف رؤيتها اختلافا كليا عن المجتمع المدني، بل تنسف من الأساس قاعدته الصلبة: المجتمع الديمقراطي في نموذجه الليبرالي، وعندما تجبرها المصالح الاقتصادية على تبني فكرة الليبرالية، فإنها تصفها بـ"الليبرالية الإسلامية"، ولكن لا نعرف ما هي الليبرالية الإسلامية.

فالليبرالية في عقر دارها هي الوجه الآخر لعملة الديمقراطية، التي تعتبرها هذه الحركات نموذجا مستوردا[22] وحتى التيار المعتدل بينها، فإنه يعطي لمفهوم الديمقراطية معنى وظيفيا عمليا هو الوصول إلى السلطة عبر الانتخابات، ولا يعني عنده احترام إرادة الشعوب.

لا غرابة أن يكون موقف الإسلام السياسي موقفا مناقضا لرؤية المجتمع المدني، فالرؤيتان متباينتان، المجتمع المدني مجتمع عقلاني، يحل مشاكله حسب قوانين وضعية، وتحاول فئاته الاجتماعية التوفيق بين مصالحها ومصالح المجتمع، مرجعيته تجارب الإنسان الثرية فوق هذه الأرض، وقد قننت خلاصتها نصوص تسهر على تطبيقها سلطة أوصلتها أغلبية الشعب إلى ذؤابة الدولة، أما الدولة الدينية، كما تسعى إلى إقامتها حركات الإسلام السياسي، فإنها تستمد شرعيتها من السماء، ومرجعيتها في ذلك نصوص غير قابلة للاجتهاد عندها، متخذة من تجارب تاريخية مر عليها أكثر من أربعة عشر قرنا نموذجا أعلى، ومثالا يحتذى[23] ليس في مستوى القيم والإفادة من الإيجابي فيها فحسب، بل في مستوى الممارسة اليومية، وتسيير شؤون المجتمع[24].

ويثير السؤال التالي في نهاية هذه الملاحظات أن المجتمع المدني هو إحدى ثمرات الحداثة، كما يقول هيجل، وقد اتخذ منعرجا جديدا اليوم في الغرب بعد طرح إشكالية ما بعد الحداثة، وانصهار الهويات والثقافات في ثقافة كونية، بفضل الثورة الهائلة

في مجال وسائل الاتصال[25]. فما هو يا ترى مصير المجتمع المدني في العالم العربي بعد سقوط الدولة الوطنية، وتحولها إلى دولة أمنية في كثير من البلدان، وتفكك البنى المجتمعية ذاتها، وبروز ظاهرة العنف المهددة بسقوط الدولة والمجتمع معا؟

وأود في نهاية هذه الفقرة إبداء الملاحظتين التاليتين:

أ- إن الخطر الكبير الذي تواجهه الدولة اليوم في جل الأقطار العربية يتمثل في محاولات النظم القائمة هنا وهناك تهميش الأحزاب السياسية المعارضة، وتهميش النقابات والمنظمات المهنية، وقوى المجتمع المدني، وإبعادها عن التشاور فيما يتصل بمستقبل البلاد والناس، إذ أن هذا الموقف يعني فتح الباب أمام انتفاضات شعبية فوضوية لا قيادة لها، ولا تعرف السلطة مع من تتحاور عندما تندلع هذه العواصف، وقد عاشت ذلك بلدان عربية وإفريقية، وكان الخاسر الأكبر الدولة والمجتمع معا، وفتح الباب على مصراعيه للتدخل الأجنبي بتعلات مختلفة.

إن جميع التجارب الحديثة أثبتت أن الانفراد بصنع القرار، وتهميش قوى المجتمع المدني يعني القفز في المجهول.

ب - إن قوى المجتمع المدني تكون عادة منظمة داخل جمعيات، ومنظمات مهنية نقابية، ولكن حين تصبح هذه الهياكل ضعيفة تبرز قوى جديدة على الساحة هي تدعم المجتمع المدني من جهة وتتجاوزه في الوقت ذاته في حالات سياسية معينة من جهة أخرى. إن حركة "كفاية" في مصر التي برزت بمناسبة الانتخابات الرئاسية

في خريف 2005 تقدم نموذجا جديدا لدور قوى المجتمع المدني، وهو نموذج شدّ إليه أنظار القوى الوطنية في البلدان الأخرى، وهو يلتقي مع نماذج كونية ظهرت في الأعوام الأخيرة، منها نموذج الوردة البرتقالية في أوكرانيا. وأبرز ما جاء به نموذج "كفاية" أنه فجر هتاف الصامتين.

الهـوامـش:

1- راجع في هذا الصدد:

DIETER WOLF, HEGELS THEORIE DER BURGERLICHEN GESELLSCHAFT, HAMBURG, 1980.

ونذكر في هذا الصدد أن خلاف ماركس مع هيجل في مرحلة ماركس الشاب كان خلافا فلسفيا، كما ذهب إلى ذلك الفيلسوف الفرنسي لويس التوسر، وليس خلافا ذا صبغة تاريخية سياسية، كما هو الشأن في مرحلة النضج من حياة ماركس، راجع في هذا الصدد:

-LOUIS ALTHUSSER, IDEOLOGIE, UND IDEOLOGISCHE STAARSAPPARATE, HAMBURG, 1977.

-SABINE KEBIR: GRAMSC'S ZIVILGESELLSCHAFT, VSA - VERLAG, HAMBURG, 1991, S.49 U .S .223.

2- راجع الأعمال الكاملة لماركس وأنجلز (M.E.W.)، برلين 1963 - 1971، المجلد الأول، ص 279.

3- ن.م، المجلد الثالث، ص. 36.

4- SOCIETA POLITICA.

5- نظر في هذا الصدد:

JURGEN HABERMAS, STRUKTURWANDEL DER OFFENTLICHKEIT, DARMSTADT/NEUWIED, 1981.

6- راجع الترجمة في هذا الصدد: SABINE KEBIR، مرجع سبق ذكره.

تمت الترجمة عن نص ماركس في لغته الأصلية الألمانية، وهي ترجمة غير حرفية، ذلك أن ترجمة لغة ماركس حرفيا إلى العربية تخل بالمعنى في أكثر الحالات، ولعل أبلغ ترجمة للفقرة الأخيرة في نص ماركس، وأوضحها هي القول، متخذين من النظام البرلماني الكويتي مثالا، إن حلقات النقاش في مجلس الأمة، وداخل لجانه تكملها حلقات النقاش في الديوانيات، وإذا دق نواب مجلس الأمة في قمة الهرم الطبول

و تمر مير حول قضية جوهرية تمس سمات التجربة الديمقراطية مثل نيل المرأة الكويتية حقوقها السياسية، فهل يستغربون أن يشتد النقاش، ويرتفع الصخب في الديوانيات الرجالية، وأن ترقص المرأة في الديوانيات النسائية ؟

ويمكن أن تترجم مقولة ماركس بمثال عربي آخر في عالم الممارسة، فعندما يشتد النقاش، ويعلو الصخب اليوم تحت قبة البرلمان في بيروت، فلا غرابة أن يبلغ الصدى قمم جبل لبنان وسفوحه.

7- انظر:

ANTONIO GRAMSCI: LA COSTRUSIONE DEL PERTITO COMMUNISTA 1923-1926, TURIN, 1974; SABINE KEBIR.

مرجع سبق ذكره.

8-ANTONIO GRAMSCI, MARXISMUS UND KULTUR, HAMBURG, 1983.

9- ن م.، ص 55.

10- إذا ربطنا المفهوم في العالم العربي بالمعطى الاقتصادي سواء في بعده البرجوازي، إذ ينعته بعضهم بالمجتمع التجاري، أو في بعده الماركسي الكلاسيكي باعتباره بنية فوقية للبنية التحتية الإنتاجية، أو في بعده الماركسي القرامشي باعتباره فاصلا بين القاعدة الاقتصادية والدولة، وبالتالي حاميا للقاعدة من تسلط الدولة وتعسفها، ذلك أن القاعدة تمثل مظهرا مهما من مظاهر المجتمع المدني، وتوفر الاستقلال المادي لمناضليه عن الدولة، فإننا نلمس البون الشاسع بين استعمال المفهومين، فالقاعدة الاقتصادية في المجتمع العربي هشة أمام السلطة منذ العصر الوسيط حتى اليوم، وهي نقطة الضعف القاتلة فيما يمكن أن ينعت اليوم، وفي عصر العولمة، والليبرالية الجديدة بـ "البورجوازية" في الأقطار العربية. كان من المنتظر أن تقود القاطرة بتعاون مع النخبة المثقفة في الذود عن قيم المجتمع المدني، واستقلاليته عن تعسف السلطة في البلدان العربية، مدركة أنه لا تقدم ولا تحديث بدون مجتمع مدني قوي يلجم السلطة حين تزيغ وتنحرف، ولكننا نجدها حتى في هذا المجال البعيد عن السياسة المباشرة تابعة للسلطة، ومتبنية مفهومها للمجتمع المدني، وهو مفهوم شعاراتي بالدرجة الأولى، فتتحدث عنه حين تتحدث السلطة، وتسكت حين تسكت

السلطة. ومن هنا فإننا سنتبع المفهوم بنعت خاص في العالم العربي يميزه عن المفهوم في بيئته الأصلية.

11- انظر في هذا الصدد التأليف الجماعي:

- LA SOCIETE CIVILE, P.U.F., PARIS, 1986, PP.58.

راجع كذلك:

"SOCIETE CIVILE ET CIVILISATION", IN: LES IDEOLOGIES, SOUS LA DIRECTION DE FRANCOIS CHATLET, ED .MARABOUT, PARIS, 1981; SAINT-GUILLAUME: LE GASPILLAGE DES ELITES, LAFONT, PARIS, 1984.

12- انظر: SABINE KEBIR ، ص.11.

13- راجع في هذا الصدد الدراسة المترجمة عن الإنكليزية تحت عنوان "مفارقات المجتمع المدني"، مجلة "الثقافة العالمية"، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، العدد 86، كانون الثاني (يناير)، شباط (فبراير) 1998، ص.8.

14- انظر: العمل الجماعي تحت عنوان "المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في فلسطين"، نشر مواطن - المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، رام الله، 1995، ص. 75.

15- من أبرز معوقات تطور المجتمع المدني في العالم العربي طغيان العلاقات الرأسية من رأس الدولة إلى رأس العشيرة، ورأس الحزب، ورأس الأسرة.

16- سنشير إلى موقف الإسلام السياسي من المجتمع المدني، ولكننا نبادر إلى القول: من الأخطاء التي ترتكبها فئات من قوى اليسار العربي والنشطة ضمن شبكة المجتمع المدني المطالبة بفصل الدين عن الدولة في المرحلة التاريخية الراهنة التي يمر بها المجتمع العربي، اقتداء بالمفكرين الأوروبيين الذين اتخذوا المفهوم حربة لمقاومة سلطة الكنيسة، وطالبوا بفصل الدين عن الدولة، أما في المجتمع العربي الإسلامي في مرحلته التاريخية المعاصرة فلا يمكن - في نظري - أن نطالب بفصل الدين عن الدولة، فالدولة هي المسؤولة على تسيير شؤون المجتمع، وضمنها الشؤون الدينية من مؤسسات، وتعليم، وتنظيم للشعائر لكن بشرط ألا تستغل الدولة الدين خدمة

للنظم القائمة، أما ما يجب أن تناضل في سبيله قوى المجتمع المدني فهو فصل الدين عن السياسة، فالدين لله، والسياسة لخدمة الوطن، والوطن للجميع.

17- يمكن أن نأخذ هنا مثالا معبرا من الساحة العربية، وأعني المجتمع اللبناني، فقد عرف قبل الحرب الأهلية بالتعددية السياسية والفكرية، وعرف كذلك بمناخ الحرية، وتنوع المنابر، ووفرة منظمات المجتمع المدني من جمعيات، وصحافة حرة، ودور نشر نشطة ومستقلة، وعرف قبل ذلك وبعده بعمق وعي النخبة، وترسخ ثقافتها، ولكن كل ذلك لم يحل دون بلوغ الصراع حد العنف، ضمن قوى المجتمع المدني، وقد اتخذت كثير من منظماته مطية لتعزيز النفوذ السياسي والاقتصادي، والدفاع عن المصالح الخاصة، قد يعترض البعض قائلا: إنه مثال سيئ، وغير موضوعي، فالطائفية في هذا البلد هي رأس البلوى، وقد يقول آخر: إن ضعف الدولة يومئذ قد أسهم إلى حد كبير في تفكك المجتمع المدني، وتشرذم قواه.

أعتقد أن القضية أشد تعقيدا من كل ذلك، خصوصا وقد تداخلت العوامل الداخلية بالعوامل الخارجية.

راجع في هذا الصدد: دراسة بول طبر، "دولة الطوائف في مقابل الدولة الوطنية: معوقات قيام مجتمع مدني في لبنان" ضمن عمل جماعي بعنوان: "الاعتراف بالآخر، الغفران والمصالحة: دروس من لبنان"، الجامعة اللبنانية الأمريكية، بيروت، 1996، ص 67-80.

يمكن أن نضرب مثلا آخر للبرهنة على إمكانية نشوب صراع بين تنظيمات المجتمع المدني نتيجة اختلاف الرؤية، فمن المعروف أن الجمعيات النسائية المدافعة عن حقوق المرأة في البلدان العربية تشكل دعامة متينة من دعائم المجتمع المدني، ومن المفروض أن يكون الدفاع عن حرية المرأة ومساواتها بالرجل محل اتفاق بينها، ولكن اختلاف الرؤى والمصالح جعل التنظيمات النسائية التابعة للحركات الإسلامية تقف في الصف المقابل لبقية الحركات النسائية العربية الأخرى، لا نستغرب أن يصل الخلاف يوما ما حول ارتداء الحجاب بين المحجبات والمتحررات السافرات حد العنف حتى داخل الحرم الجامعي الذي ترتاده أكثر الفتيات تعليما ووعيا، راجع: فرهاد إبراهيم، سبق ذكره، ص 183 وما بعدها.

18- انظر في هذا الصدد: الحبيب الجنحاني، التحول الاقتصادي والاجتماعي في مجتمع صدر الإسلام، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1985؛ خليل عبد الكريم، قريش من القبيلة إلى الدولة المركزية، ، سينا للنشر، القاهرة، 1993 : عبد الله العروي، مفهوم الدولة، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء 1981 : غسان سلامة، المجتمع والدولة في المشرق العربي : خلدون حسن النقيب، المجتمع والدولة في الخليج والجزيرة العربية، وذلك ضمن مشروع استشراف مستقبل الوطن العربي، محور المجتمع والدولة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1987.

19- انظر: رضوان السيد، مفاهيم الجماعات في الإسلام، التنوير، بيروت، 1984، الحبيب الجنحاني، الحياة الاقتصادية والاجتماعية في المغرب الإسلامي، الدار التونسية للنشر، تونس، 1978.

20- أود هنا إبداء ملاحظتين:

أ - استعملت السلطة السياسية في بعض البلدان العربية المفهوم في فترة معينة بمعنى لا علاقة له بمفهوم المجتمع المدني، ومما يلفت النظر في هذا الصدد أن فئات كثيرة من النخبة رددت صدى الخطاب السياسي الرسمي، وأسهمت في إفراغ المفهوم من محتواه، يقول ماركس وإنجلز في الإيديولوجية الألمانية: "أفكار الطبقة المهيمنة هي أيضا، وفي كل العصور الأفكار المسيطرة".

ب - بروز المفهوم في الساحة العربية التحم بالنضال من أجل الديمقراطية، وحقوق الإنسان، والدفاع عن الحريات العامة، وعن حقوق المرأة، انظر في هذا الصدد: سعاد محمد الصباح، حقوق الإنسان في العالم المعاصر، دار سعاد الصباح للنشر والتوزيع، 1997، خلدون النقيب، صراع القبلية والديمقراطية: حالة الكويت، دار الساقي، بيروت 1996؛ عمل جماعي، الديمقراطية وحقوق الإنسان في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 1983، التعددية السياسية والديمقراطية في الوطن العربي، عمل جماعي، منتدى الفكر العربي، عمان 1989: المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في الوطن العربي، إشراف سعد الدين إبراهيم، التقرير السنوي 1992، مركز ابن خلدون، دار سعار صباح، القاهرة 1992، التقرير السنوي 1993، مركز ابن خلدون، القاهرة، 1993: عيسى شيفجي، حلمي الشعراوي، حقوق الإنسان في إفريقية والوطن

العربي، مركز البحوث العربية، القاهرة 1994؛ عمل جماعي، التجارب الديمقراطية في الوطن العربي، دار الحداثة، بيروت 1981، تأليف جماعي، تجربة الديمقراطية في مصر 1970-1981؛ المركز العربي للبحوث والنشر، ط2، القاهرة 1981؛ أحمد طلعت، الوجه الآخر للديمقراطية، الطريق للنشر والتوزيع، الجزائر 1990؛ المجتمع المدني، الرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان، صامد للنشر والتوزيع، تونس 1991؛ أماني قنديل، المجتمع المدني في العالم العربي، دار المستقبل العربي، القاهرة 1994؛ عمل جماعي، المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في فلسطين، مواطن - المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، رام الله 1995، عمر القراي، نحو دور المجتمع المدني في دعم حقوق الاقتصادية والاجتماعية في العالم العربي، مجلة "رواق عربي" س1، عدد 2، 1992؛ دلال البزري، المرأة في العمل الأهلي العربي، المستقبل العربي، حزيران (يونيو) 1990.

راجع الطاهر لبيب ضمن كتاب "قضايا المجتمع المدني العربي في ضوء أطروحات قرامشي"، مركز البحوث العربية، القاهرة 1992، وألاحظ في هذا الصدد أن مفهوم قرامشي للمجتمع المدني بدأ ينتشر في مجتمعات أمريكا اللاتينية منذ مطلع الخمسينيات، وقد أسهمت قوى المجتمع المدني هناك في إسقاط كثير من النظم الدكتاتورية، وبداية التجارب الديمقراطية التي تعيشها اليوم أمريكا اللاتينية.

-FERHAD IRAHIM, STAAT UND ZIVILGESELLSCHAFT IN EGYPTEN, INSTITUT FUR POLITISCHE WISSENSCHAFT, LIT, MUNSTER - HAMBURG, 1995.

21- انظر: أماني قنديل، سبق ذكره، ص. 10 وما بعدها.

22-راجع في هذا الصدد: هالة مصطفى، الدولة والحركات الإسلامية المعارضة، مركز المحروسة، القاهرة 1995؛ نعمة الله جنينة، تنظيم الجهاد هل هو البديل الإسلامي في مصر ؟ كتاب الحرية 18، دار الحرية، القاهرة 1988؛ انظر في هذا الصدد موقف حركة "حماس" من الديمقراطية في "المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في فلسطين"، سبق ذكره، ص. 93 وما بعدها.

23- يذهب البعض خطأ إلى أن "المجتمع المدني" يعني بالضرورة المجتمع العلماني الذي تكون فيه الدولة علمانية، مذكرين بأن المبشرين بالمجتمع المدني في عصر التنوير استعملوه لفصل الكنيسة عن الدولة، باعتبارها جهازا كهنوتيا متحالفا مع سلطة الإقطاع الاستبدادية، ونرى أن العلمانية لا تعني حتما الإلحاد، كما لا تعني فصل الدين عن المجتمع، وإنما تعني فصل الدين عن الدولة عندما تكون الدولة دينية تيوقراطية، يرى المسؤولون عليها أنهم ظل الله في الأرض، وأنهم يستمدون من السماء شرعيتهم في الحكم، لذا فإن مفهوم المجتمع المدني يعني في الحالة العربية فصل الدين عن السياسة، وهذا ممكن في المجتمع الإسلامي اليوم، وقد يبادر البعض قائلا: لكن الإسلام دين ودولة، نعم الإسلام دين ودولة أيام الرسول عليه الصلاة والسلام، أي أيام نزول الوحي، أما بعد انقطاع الوحي فنظام الدولة، وشؤون تسيير المجتمع من عمل الإنسان، واجتهاداته في حل القضايا حسب اختلاف الزمان والمكان.

يرى بعض المفكرين من أبناء الأزهر أن الدولة الدينية يقف على قمتها رسول يوحى إليه من قبل الله تعالى، والدولة السياسية يحكمها بشر عاديون، فلا يمكن الحديث، إذن، عن دولة دينية بعد انقطاع الوحي.

راجع: خليل عبد الكريم، الإسلام بين الدولة الدينية والدولة المدنية، سينا للنشر، القاهرة، 1995، ص. 13 وما بعدها.

24- وهو موقف يلغي التطور التاريخي، ويتجاهل الفتن والمحن التي عرفها العصر الذي تتخذه هذه الحركات مثلها الأعلى، ولا مناص من أن نفهم معرفيا وسياسيا، وبكل موضوعية، الأسباب الحقيقية الكامنة وراء اتخاذها عصر السلف نموذجا يحتذى، هل تجهل ما وقع فيه من مؤامرات ومآس؟ هل تجهل -وقد أصبح ضمن صفوفها مثقفون وجامعيون- أن احترامنا لقادة عصر السلف، وبخاصة قادة العصر الراشدي يعود إلى أنهم اجتهدوا لحل مشاكل عصرهم، فأصاب بعضهم، وأخطأ آخرون، وأنه لا يمكن البتة إعادة التجربة التاريخية وإنما نستطيع الإفادة من قيمها الثابتة.

25-انظر في هذا الصدد:

TOURAINE, ALAIN, CRITIQUE DE LA MODERNITE FAYART, PARIS. 1992.

قائمة الأعلام الأعجمية

هوبس ..... HOBBES
ديدرو ..... DIDEROT
ماندفيل ..... MANDEVILLE
سميث آدم ..... ADAM SMITH
روسو ..... ROUSSEAU
هيجل ..... HEGEL
ماركس ..... MARX
إنجلز ..... ENGELS
لابريولا ..... LABRIOLA
غرامشي ..... GRAMSCI
ألتوسر ..... ALTHUSSER
أرون ..... RAYMOND ARON
هابرماس ..... HABERMAS
توران ..... ALAIN TOURAINE

* إن تقنية الطباعة جعلتنا نحجم عن كتابة الأعلام الأعجمية بالحروف اللاتينية في صلب المتن، ولكن رأينا ضرورة إفرادها بهذا الفهرس.

-2-

المجتمع المدني

الدعامة الصلبة للنضال

من أجل الحرية والتقدم

إنه من المجدي والمفيد أن يعرف الناشطون ضمن خلايا المجتمع المدني نشأة المفهوم في بيئته الأصلية، والمراحل التاريخية التي مرّ بها، وأن يدركوا في الوقت ذاته كيف استعمل متأخرا في الفضاء العربي الإسلامي، وكيف أفرغته بعض القوى من محتواه النضالي عداوة منها لكل عمل جماعي مستقل له رؤية لقضايا الناس والمجتمع، ولكن الأهم من ذلك هو التعرّف على التجارب التاريخية التي عاشتها منظمات المجتمع المدني، وذلك ما سنحاول إبرازه في الملاحظات التالية:

أولا: إن بروز المفهوم، وتطوره، وما دار حوله من جدل نظري منذ نهاية القرن الثامن عشر، وخاصة في القرن التاسع عشر إلى حركة "التضامن" في بولندا، وزحف الجماهير الشعبية لإسقاط جدار برلين عام 1989، وحركة العصيان المدني التي أطاحت بالنظام الفاشي العنصري في بلغراد، وأرسلت برموزه إلى قفص الاتهام أمام المحكمة الدولية بلاهاي لم يحدث ذلك نتيجة ترف فكري، أو تنظير لمسألة لا علاقة لها بالواقع، بل واكب الجدل

والتنظير صراعا سياسيا اجتماعيا عبرت عنه ثورات، وانتفاضات شعبية عارمة.

ثانيا: المجتمع المدني ليس "موضة"، بل هو ضرورة للوقوف سدّا منيعا أمام موجات الردّة والرداءة، وللتصدي لكل محاولات احتكار السلطة، والانفراد بصنع القرار في قضايا مصيرية تمس مصلحة الوطن، وشؤون المجتمع، فلابدّ أن تسعى -إذن- قوى التحرر والتقدم في جميع المجتمعات، وخصوصا في المجتمعات النامية لدعم قوى المجتمع المدني، وصيانة هذا المفهوم وقيمه.

ثالثا: نشأ المفهوم في المجتمع الغربي في ظروف سياسية اجتماعية وفكرية معينة، ولكنه أصبح اليوم مفهوما كونيا، شأنه في ذلك شأن مفهوم الحداثة، والتقدم، والديمقراطية، وحقوق الإنسان، والحريات العامة، ولذا فإنّ كلّ من يشكك في المفهوم، وفي قيمه، أو يحاول إعطاءه محتوى قطريا، أو يسخره خدمة لنظام سياسي معين فهو يتنكّر لمكسب ثمين من مكاسب نضال المجتمع البشري في سبيل الحرية والعدالة والتضامن.

ولعل بعض القراء مايزالون يتساءلون عن معنى المفهوم وقيمه، ولا سيما بعد أن جرى حوله جدل ثري أخيرا في بعض الأقطار العربية؟

يستطيع المرء أن يوجز الجواب مبرزا العناصر الأساسية التالية:

إنه شبكة واسعة، ومتضامنة من الجمعيات والتنظيمات الأهلية تمثل فضاء سياسيا واجتماعيا للنضال من أجل الحرية والديمقراطية، وفرض احترام المؤسسات والقوانين، وفضح الأيدي

الخفية عبر إعلام حرّ، ومن هنا جاء الارتباط الوثيق بين المجتمع المدني، والإعلام الحرّ.

تقف قوى المجتمع المدني بالمرصاد لكل جماعة تحاول احتكار السلطة العليا باسم حزب سياسي، أو طائفة، أو مذهب، وتتصرف في شؤون الدولة، وكأنها بستان خاص، كما هو الحال في كثير من المجتمعات النامية، ولذا فإنه من الخطأ عزل المجتمع المدني عن الصراع السياسي الذي يدور في مجتمع ما، فمن أبرز أهدافه النبيلة إلجام السلطة التي تحاول تجاوز الحدود، وتجاهل المصلحة العامة للمجتمع، فهو الذي يعوض صراع أصحاب المصالح، وأجنحة البلاط من أجل السلطة وامتيازاتها بالصراع من أجل الذود عن الحق، والقانون، والمؤسسات.

وأرى أنه من الخطأ أيضا عزل نضال قوى المجتمع المدني عن الصراع الطبقي، كما يريد ذلك بعض العاملين في مجال العمل الأهلي العربي، ذلك انّ الصراع من أجل احتكار السلطة، وما يرتبط بها من امتيازات هو مظهر جلي من مظاهر صراع الطبقات. قد تنشأ ظروف موضوعية في مجتمع ما تقتضي الاتفاق على أهداف معينة بين مختلف قوى المجتمع المدني وفئاته رغم اختلاف المصالح، وتباين الرؤى، كما حدث ذلك في بولندا بقيادة حركة "التضامن"، أو أخيرا في صربيا، أو في إندونيسيا أيام سوهارتو، فقد بلغت الأوضاع درجة من السوء والتدهور جعلت جميع القوى الوطنية تتفق حول هدف واحد هو إسقاط النظام القائم.

يحدث هذا الضرب من التحالف الاستراتيجي - التكتيكي في آن عندما يجمع بين قوى المجتمع المدني حدّ أدنى من الوفاق، والتنازل عن مصالح ثانوية للوقوف في وجه خطر يهدد المجتمع.

إن إستراتيجية الصراع الطبقي قد سمحت بهذا النوع من التحالف في ظروف تاريخية معينة، ولكنها لا تسمح البتة بالإبحار في سفينة واحدة بين المضطهد "بالكسر" والمضطهد "بالفتح" وبين القاهر والمقهور، وبين الملجم "بالكسر" والملجم "بالفتح".

رابعا: مثلت النخبة المثقفة بالأمس، وتمثل اليوم دعامة صلبة ضمن قوى المجتمع المدني، إذ أن رسالتها تبرز أساسا في تجذير الوعي المدني، وغرس روح العمل السياسي، والاهتمام بالشأن العام، وقد استطاعت أن تؤدي هذه الرسالة في المجتمعات الليبرالية عن طريق الإعلام الحرّ، وتعوض الإعلام الحرّ وسائل أخرى في البلدان التي تحكمها نظم شموليّة استبدادية.

إن استعمال أي خطاب رسمي لمفهوم المجتمع المدني في بلد تلجم فيه السلطة الإعلام الحرّ يعد زيفا وبهتانا.

ولا مناص من التلميح في هذا الصدد إلى أنه ظهر دائما بالأمس واليوم، غربا وشرقا "مثقفون" أساؤوا إلى المجتمع المدني، وأسهموا في إضعافه، وتهميش قواه لما حامت حولهم الريب والشكوك ففقدوا مصداقيتهم، وسقطوا، سقطوا لأنهم أصبحوا يدورون في ركب سلطان جائر، تحوّلوا إلى خبراء في إضفاء الشرعية على سلطة غير شرعية، مع الملاحظة أنهم لا يشاركون

في صنع القرار السياسي، أي حتى الثقافي، بل يقتصر دورهم على التبرير والدعاية، وملء الفراغ الذي يتركه المثقفون المعادون لهذا النوع من السلطة، أو اللائذون بالصمت في أسوأ الحالات.

كشفت دراسات جديدة تمكن مؤلفوها من الاطلاع على وثائق أجهزة المخابرات أيام الحكم النازي، وفي أوروبا الشرقية سابقا على مساوئ هذه الفئة من "المثقفين"، وخيانتهم لشعوبهم وإسهامهم في إعاقة تطوّر المجتمع المدني، وعندما يسمح يوما ما للدارسين بالاطلاع على وثائق مماثلة في كثير من الأقطار العربية فستكون المأساة أدهى وأمر.

خامسا: المجتمع المدني ليس بالضرورة نقيضا للدولة، أو معاديا لها، ولكن السؤال الذي يطرح نفسه هنا هو: ما هي صبغة هذه الدولة؟ فإذا كانت دولة ديمقراطية تقوم على مبدأ الشفافية، واحترام القانون، والمؤسسات الدستورية، فإنّه يتم التعاون والتكامل بينها وبين قوى المجتمع المدني، أما إذا كانت دولة قامعة، فإنّ قوى المجتمع المدني تتحوّل بالضرورة إلى قوى معارضة.

سادسا: تزعم القوى المعادية للمجتمع المدني أن القيادة العليا هي التي تقوم بالإصلاح، ويعنون ضمنيا أنه تقوم مقام المجتمع المدني، ولكن جميع التجارب التاريخية الحديثة قد برهنت أكثر من مرة أن الإصلاح لا يتم برغبات شخصية، بل لابد من إشراك المجتمع بكل فئاته في ترشيد مسيرته، وتعزيز خطاه، وهذا يقتضي إزالة جميع العوائق السياسية والقانونية والأمنية التي تمنعه من المشاركة في عملية الإصلاح.

أود التركيز بعد هذه الملاحظات على استعمال المفهوم في الوطن العربي ملاحظا، بادئ ذي بدء، أنه جديد في أدبيات الفكر العربي المعاصر، وهذا لا يعني أن قوى المجتمع المدني لم تكن موجودة، بل كانت أكثر نشاطا، وأبلغ تأثيرا في كثير من الأقطار العربية قبل ميلاد الدولة الوطنية، وبروز نظم الحزب الواحد، ويكفي أن نذكّر هنا بما قامت به هذه القوى في تاريخ حركات التحرر الوطني العربية، وبما أسهمت به في المجتمع المصري، أو السوري، أو التونسي في مرحلة ما بين الحربين في نشر الوعي الوطني من جهة، وفي إثراء الحياة الفكرية والاجتماعية من جهة أخرى.

إنّ كثيرا من قادة النخبة السياسية والفكرية العربية كانوا على دراية بالمفهوم، وقد كان عدد منهم جالسا على مقاعد الجامعات الأوروبية لما كان النقاش دائرا حول المجتمع المدني وقضاياه، ولكنّهم انشغلوا أساسا بمعركة التحرير، وتحقيق السيادة الوطنية.

حلم أجيال من المناضلين العرب في سبيل التحرر والاستقلال أن تكون الدولة الوطنية دولة ديمقراطية يستنشق فيها المواطن نسائم الحرية، بعد سنوات طويلة من الاستبداد المحلي، والقهر الاستعماري، ولكن سرعان ما خابت الآمال، وضاعت الأحلام، فقد تحوّلت الدولة الوطنية إلى دولة قامعة، وخاصّة بعد أن احتكرت أجهزتها نظم معادية بطبيعتها لقوى التحرر والتقدم، أي قوى المجتمع المدني، وأعني بذلك النظم العسكرية من جهة، ونظم الحزب الواحد من جهة ثانية.

ومن الظواهر الاجتماعية التي برزت بعد أن فقدت الدولة الوطنية رسالتها في التحديث الاقتصادي والسياسي، وسيطرت فئة اجتماعية جديدة على أجهزتها، وأصبح لها تأثير في صنع القرار السياسي، وهي فئة السماسرة، و"الرأسمالية الطفيلية"، من هذه الظواهر الجديدة فقدان الطبقة الوسطى لموقعها السياسي والاقتصادي، وتدحرجها نحو أسفل السلم الاجتماعي، وبذلك فقدت الدولة الوطنية دعامة صلبة من دعائمها أيام التأسيس، ومن المعروف أن ممثلي هذه الطبقة هم الذين قادوا بالدرجة الأولى حركات التحرر الوطني العربية، وتحمسوا بالتالي لبناء دولة الاستقلال، وخاب الأمل مع مرور الزمن، وسقطت الأحلام لما تحوّلت الدولة الوطنية الثائرة إلى دولة أمنية.

ليس من المبالغة القول: إن تداول المفهوم في أدبيات الفكر السياسي العربي المعاصر لم يمر عليه أكثر من ربع قرن، مع الملاحظة أن استعمال المفهوم قد بقي منحصرا داخل فئة النخبة، وفي أقطار عربية معينة، وهنالك أقطار أخرى لم يستعمل فيها المفهوم البتة، بل قل: إن استعماله يثير الريبة، ويلفت نظر أجهزة معينة من أجهزة السلطة !

أرى ضرورة معالجة مفهوم المجتمع المدني في الساحة العربية مرتين: مرّة أولى في المستوى النظري، وفي ضوء المفاهيم السياسية، ومرة ثانية في ضوء الواقع العربي، والممارسة اليومية للسلطة.

استعمل الخطاب الرسمي في الثمانينات المفهوم، وصدق بعض المثقفين الخرافة فاندفعوا يحللون المفهوم، وينظرون للعلاقة بين المثقف والسلطة، وطفا فوق السطح من جديد مفهوم "المثقف العضوي"، ولكن سرعان ما انكشف اللب الحقيقي، وانكشفت النوايا، واتضح البون الشاسع بين الاستعمال السياسوي للمفهوم وجوهره كما نشأ في عقر داره في الغرب ابتداء من القرن التاسع عشر ليعطيه قرامشي في ضوء الوضع السياسي الجديد في أوروبا في مرحلة الثلاثينات، ومن داخل السجون الفاشية بعدا جديدا فتح به آفاقا أمام مناضلي قوى التقدّم في أوروبا وفي العالم.

استعمل الخطاب السياسي الرّسمي المفهوم لأغراض ظرفية معينة، وجاءت الممارسة الفعليّة متناقضة تماما مع أبسط معاني المفهوم وقيمه، فلا يمكن الحديث عن المجتمع المدني، وقمع قواه المؤمنة به، والذائدة عنه، وتبيّن مرّة أخرى أنه من التزييف والمغالطة الحديث عن المجتمع المدني، والإشادة برسالته في مجتمع تنعدم فيه التعددية السياسية والفكرية، أو تكون تعددية شكليّة وظيفتها الأساسية تزيين المحافل الرسمية.

وظف الخطاب الرسمي العربي المفهوم في بعض الحالات للتصدي لمقولة الدولة الدينية، فتحمّست لذلك قوى المجتمع المدني إذ من مبادئها أن قضايا السلطة وشرعيتها قضايا يحسمها الناس في الأرض، وحسب ظروف مجتمعاتهم، ولا شأن للسماء بأسلوب الحكم وشرعيته، ومن هنا جاءت معارضتهم لطبيعة الدولة

الدينية التي يزعم القائمون على شؤونها زورا وبهتانا أنهم يستمدون شرعيتهم من السماء.

إن قوى التحرر والتقدّم، قوى المجتمع المدني عدوّة بحكم رؤيتها للدولة الدينية، ولكنها أشدّ عداوة للدولة الاستبدادية، مهما كانت إيديولوجيتها، فلما انكشفت أوراق اللعبة تحوّل المتحمسون بالأمس للخطاب السياسوي الذي حاول استغلال المفهوم إلى مناهضين.

يذهب بعض الباحثين إلى أنّ الدولة في العالم الثالث ضعيفة، ويستنتجون على عجل أن المجتمع المدني قوي، وهو استنتاج خاطئ في نظري، فالدولة ضعيفة فعلا كدولة حديثة بمؤسساتها الدستورية، وشرعية السلطة فيها، ولأنّها ضعيفة فإنها تتحوّل إلى دولة قامعة، وكلّما ازداد الضعف تقلّصت مظاهر الدولة الحديثة، وازدادت أجهزة القمع بحجة المحافظة على الدولة!

ويصبح مفهوم الدولة يعني السلطة القائمة، ونقد السلطة يصبح في هذه الحالة تهديدا للدولة، والبون شاسع في المجتمعات الديمقراطية بين الدولة والسلطة القائمة، فالدولة باقية ومستمرة، والنظم السياسية تتغيّر، وتتهاوى، ولذا فإنّ القوى الليبرالية ، وإن انتسبت إلى الجناح المحافظ، حريصة كلّ الحرص على استمرار الدولة ومؤسساتها، مهما اختلفت مع السلطة القائمة، ولو كانت تمثل أقصى اليسار، كما تبرهن على ذلك السلطة الحاكمة التي أفرزتها أغلبيات برلمانية في المجتمعات الأوروبية اليوم، فجناح الليبراليين المحافظين رفضوا التحالف، أو التعاون مع حركة اليمين المتطرّف

الفرنسي في الانتخابات التشريعية، أو البلدية ضد أعدائهم الاشتراكيين، لأن ذلك يمس بطبيعة الدولة، ومستقبل المجتمع، فالسلطة التشريعية، وبالتالي التنفيذية تكون اليوم بيد اليسار، وقد تعود غدا إلى اليمين، ولكن الدولة الفرنسية مستمرّة بمؤسساتها، وقضائها المستقل، وحريّة الإعلام فيها. وجاء الدرس البليغ في الانتخابات الرئاسية الفرنسية عام 2002 لما حصلت المفاجأة بحصول زعيم حركة اليمين المتطرّف لوبان على المرتبة الثانية بعد شيراك، وجاء مرشح اليسار الفرنسي جوسبان في المرتبة الثالثة فساند اليسار بكل تياراته شيراك ليسد الطريق على لوبان، ونجح شيراك بنسبة مئوية ساحقة نتيجة مساندة اليسار له، وناشد منافسه الرئيسي في الدورة الأولى جوسبان أنصاره لانتخاب شيراك، ذلك أن الدولة الليبرالية الحديثة بمؤسساتها الدستورية كانت مهدّدة.

إن هذا الموقف يستند إلى تراث الفكر الليبرالي المستير، وكذلك إلى تراث الفكر الاشتراكي المؤمن بدور الدولة، فالدولة الحديثة بمؤسساتها الدستورية تبقى فوق كل اعتبار، وفوق كل الحسابات السياسيّة. وهذا يعيد إلى الأذهان قضية كبرى يعاني منها المجتمع المدني في الأقطار العربية، وهي غياب القوى الاقتصادية الليبرالية الجديدة عن معركة الذود عن المجتمع المدني، والتصدي لكل سلطة تحاول احتكار أجهزة الدولة على حساب مصلحة المجتمع، بل نجدها تتحالف مع أسوأ النظم، وأخطرها على مستقبل الدولة والبلاد معا، فقد بقيت هشّة أمام السلطة السياسية، ومن أسباب ضعفها:

أ- بعدها عن العمل السياسي، وحصر نشاطها الوطني ضمن تنظيمات مهنيّة ذودا عن مصالح فئوية، كما أنها لم تنجح في تأسيس أحزاب سياسية ليبرالية تعبر عن رؤيتها.

ب- كثير من القوى الاقتصادية الليبرالية العربية لا علاقة لها بالإنتاج، أو بسمات المؤسسة الاقتصادية الحديثة، بل هي تنتسب إلى فئة السماسرة، ولا يربطها بالنشاط الاقتصادي إلاّ بهرج الواجهة، وهو ما يجعلها مضطرّة إلى التعاون مع القوى المتنفذة داخل السلطة صيانة لمصالحها، بل هي حريصة أن تجر هذه القوى إلى عالم السمسرة تحت عنوان الاقتصاد الحرّ بالأمس والعولمة اليوم، وتتحوّل العولمة إلى "فهلوة" حسب التعبير الشعبي المصري.

وعندما نعود إلى علاقة المجتمع المدني العربي بالدولة نستطيع القول: إنه لا يمكن رفع الشعار المطروح في بعض البلدان الأوروبية "دولة أقل، ومجتمع مدني أكثر"، كما أنه ليس من الواقعية رفع شعار "دولة أضعف ومجتمع مدني أقوى"، ولكننا نستطيع أن نرفع شعار "كثير من الدولة، وكثير من المجتمع المدني معا"، كما لمحنا إلى ذلك، لكن بشرط أن تكون دولة ليبرالية ديمقراطية، وكثير من الدولة لا يعني كثيرا من السلطة، كما يفهم ذلك المحتكرون للسلطة والدولة معا.

وأودّ أن أختم هذه الملاحظات بالإشارة إلى نقطتين:

أولا: لا مناص للنخبة العربية المستنيرة في المرحلة التي يمر بها العالم العربي اليوم في السعي الحثيث والهادف لإقامة علاقات

تعاون وتضامن مع قوى المجتمع المدني الطلائعية في المجتمعات الغربيّة الديمقراطية لتكون سندا لها عندما تتدهور الأوضاع، وتطلّ برأسها أشباح الردّة، وقوى الشد إلى الوراء، أو تشتد موجة الاستبداد ضدّ شعب من الشعوب.

ولابد من التذكير هنا بالدعم الكبير الذي لقيته حركات التحرر الوطني العربيّة في معركة الاستقلال من قوى التقدّم في هذه المجتمعات، ولا سيما في بلدان المغرب العربي، وما تزال أصوات الأحرار الفرنسيين تندّد حتى اليوم بالحرب الاستعماريّة القذرة ضدّ الشعب الجزائري، وما لحق بأبنائه من تنكيل وتعذيب.

ولابد من التأكيد في هذا الصدد أن التعاون مع قوى المجتمع المدني في الغرب لابّد أن يخضع لشرطين أساسيين:

أ- أن تكون من القوى المؤمنة بقيم الحرية، والمناهضة لسياسات الهيمنة، وإملاء البرامج "الإصلاحية" على شعوب الجنوب.

ب- وأن لا توظفها من وراء الستار مصالح سياسية واقتصادية للدول الكبرى، وهذا أكبر خطر يهدد اليوم منظمات المجتمع المدني في العالم العربي.

ثانيا : إن السعي الهادف إلى إرساء أسس المجتمع المدني لا يمثل في نظرنا وصفة سحرية لكلّ مشاكل البلدان العربية، ولكن لا بديل عنه لكسب رهان المستقبل، وتحقيق المناعة في الظروف الدولية الراهنة، وقطع خطوات جديدة وثابتة على درب التقدّم والحداثة.

-3-

المجتمع المدني
مفهـــــوم كونـــــي*

* إنني حريص أن أنقل هنا للقارئ نصا نقدت فيه آراء أحد الباحثين المنتمين إلى تيار الفكر الإسلامي حول مفهوم "المجتمع المدني"، وقد نشر النص ضمن كتاب مشترك عن المجتمع المدني ضمن سلسلة "حوارات لقرن جديد" (دار الفكر، دمشق 2003) وقد أسهم معي في تأليفه الدكتور سيف الدين عبد الفتاح إسماعيل.

1- يعترف الكاتب في محاولة تحديده لمستويات قراءة المفهوم بأن هذه القراءة تصبح متمايزة حينما ترتبط بالفكر والممارسة الإسلامية، والبون شاسع في نظري بين تحديد سمات المفهوم، كما نشأ في بيئته الحضارية، وظروفه التاريخية والاقتصادية الاجتماعية، ثم محاولة الإفادة من التجربة التاريخية الإسلامية للمساعدة على نقل المفهوم إلى بيئة حضارية مختلفة مثل بيئة الحضارة العربية الإسلامية مع ما يقترن بهذا النقل من دينامية جديدة تصقل معالمها الممارسة، والنضال اليومي من أجل ترسيخ قيم المجتمع المدني، وبين إخضاع المفهوم منذ البداية إلى الرؤية الإسلامية، والادعاء بإن المفهوم دخيل ينتسب إلى منظومة القيم الغربية، وهذا ما يجعله غامضا، ويصعب تحديد مميزاته، وهو من "المفاهيم الموضة" التي تسلّلت إلى ديارنا، «وتبدو عناصر ضمن الوسط الأكاديمي، تشكل غالبا قادة رأي فيه، في أقصى درجات الاستعداد لارتدائه، والدفاع عنه، فإن توارى وبرز الجديد، قبرنا ذلك القديم في ما يشبه (الوأد) ودفناه».

إن القوى العربية المؤمنة بالتقدم لا تناضل من أجل مجتمع مدني حر وقوي لأن "المفهوم موضة"، بل لأن المجتمع المدني يمثل نصلا ناجعا في مقاومة شتى أنواع التطرف الطائفي، والمذهبي، والإثني، وكذلك مقاومة النظم الاستبدادية الشمولية التي تدوس أبسط حقوق المواطنة.

ولعل أخطر ما يبرز من قراءة أدبيات ممثلي هذا التيار أن مفهوم "المجتمع المدني" مفهوم غربي دخيل على البيئة العربية الإسلامية، ولا يمكن اقتطاعه من سياقه التاريخي، وهذا يعني في خاتمة المطاف أن مفهوم الديمقراطية، ومفهوم الحريات العامة، ومفهوم حقوق الإنسان كلها مفاهيم غربية، وغريبة عن بيئتنا!

إننا نؤمن بحتمية النضال، وبخاصة في المجتمع العربي الإسلامي، في سبيل نشر الوعي بأن هنالك مفاهيم تجاوزت بيئة النشأة والتطور لتصبح كونية مثل المجتمع المدني، والديمقراطية، والنظم البرلمانية المنتخبة انتخابا مباشرا من الشعب، والدساتير الوضعية، وحقوق الإنسان، وحرية المرأة. فإذا وجدنا في تراث المجتمع العربي الإسلامي من جهة، وفي تجربته التاريخية من جهة أخرى ما يدعم هذه المفاهيم، ويرسخها في بيئتنا فذلك أمر محمود، ويندرج في نظرنا ضمن استراتيجية توظيف الجوانب المضيئة في هذا التراث من أجل معركة اليوم والغد، أما محاولة إخضاع هذه المفاهيم للرؤية الإسلامية والقول: إن في هذه الرؤية ما يغنينا عن تبني تلك المفاهيم، والنضال في سبيلها، "فمؤسسات

الأمة" تعوض المجتمع المدني، كما يذهب إلى ذلك ممثلو التيار المذكور، وأن الشورى تقوم مقام الديمقراطية... إلخ. فذلك يعني التخلف ليس عن الفكر السياسي العالمي اليوم، بل عن فكر كثير من رواد النهضة العربية في القرن التاسع عشر، فقد تحمسوا لكثير من مفاهيم الحداثة الغربية، وسعوا جاهدين إلى غرسها في البيئة العربية الإسلامية.

2- كرر الكاتب دائما القول: إن المفهوم منقول، ومرجعيته غربية، وإذا حاولنا فهمه فسنهرول صوب تلك المرجعية، ويرى أن أصحابها يتجادلون حول المفهوم "من مقاعد الراحة ممارسة الرفاهية الفكرية، أما حال أمة العرب بواقعها المتأزم فلا يتحمل التمرينات الذهنية من مقعد وثير، أو رفاهية الأفكار، أو نقل معاركهم في الأفكار والاتجاهات حول هذا المفهوم، أو ما شابهه"!

إن مفهوم المجتمع المدني قد برز في المجتمع الغربي، وتطور في خضم صراع سياسي واجتماعي معقد ومرير، ولم تنكب النخبة هناك على دراسته، وهي متربعة على أرائك وثيرة شغفا منها بالتمرينات الذهنية، بل عملت على نشره، وتطويره حسب معطيات نضالية معينة لتتخذ منه سلاحا ناجعا ضد أعداء قوى المجتمع المدني، ويكفي أن نذكر هنا بأن المفكر الإيطالي قرامشي يعد من أبرز من انكب على دراسة المفهوم في القرن العشرين، وقد فعل ذلك، وهو قابع في سجون النظام الفاشي الإيطالي حيث قضى نحبه.

3- يحاول الباحث أن يعرف المفهوم بشكل إجرائي، معترفا بعيوب هذا النوع من التعريف، فهو تعريف وصفي ينزع من المفهوم لُبّه السياسي الجدلي وقيمه النضالية. إن تعداد مجموعة من الجمعيات الأهلية، وتوافرها في هذا المجتمع، أو ذاك لا يعني دائما أن المجتمع المدني بخير، وأكبر دليل على ذلك وجود مئات من الجمعيات المرخص لها في بعض البلدان العربية، ولكن المجتمع المدني فيها ضعيف ومهمش، وهنالك خلط كبير في الساحة العربية بين المجتمع الأهلي، والمجتمع المدني، فكل مجتمع مدني هو مجتمع أهلي، ولكن العكس ليس كذلك، فهنالك نظم عربية تتباهى بوجود آلاف من الجمعيات القانونية، وهذا في نظرها دليل على قوة المجتمع المدني، ولكنها جمعيات بعيدة كل البعد في حقيقة الأمر عن قيم المجتمع المدني، فجلها جمعيات مهنية مثال الجمعيات الترفيهية والرياضية فاقدة لكل رؤية للمجتمع، وبعيدة عن الاهتمام بشؤون الوطن والناس، ويكفي أن تبرز من بينها جمعية واحدة تملك رؤية وموقفا نقديا مستقلا من قضايا المجتمع كي تقض مضجع السلطة، وتحتل حيزا بارزا بين مشاغل أجهزة الدولة!!

إن قوى المجتمع المدني الواعية تدرك جيدا أنه ليس أخطر على المجتمع والوطن من بعد الناس عن السياسة، وعدم اهتمامهم بالقضايا العامة.

ومن هنا فإن قوى المجتمع المدني لا تستطيع أن تؤدي رسالتها إذا بعدت عن العمل السياسي، فهو سمة أساسية من سماته، فلا غرو أن تسعى كثير من النظم السياسية العربية إلى تهميش مؤسسات المجتمع المدني، وتحويلها إلى هياكل خاوية لا يقبل عليها الناس بمنعها من الاهتمام بالعمل السياسي.

4- بعد أن أسهب الباحث في الحديث عن غموض مفهوم "المجتمع المدني"، وأنه مفهوم منقول ودخيل، ولا يمكن أن ينبت في بيئة حضارية مختلفة عن بيئة النشأة: البيئة الغربية يجد الحل في مفهوم "مؤسسات الأمة" للخروج من المأزق المنهجي الذي أوقعه فيه مفهوم "المجتمع المدني"، ويتنزل عنده مفهوم "مؤسسات الأمة" في الفكر والممارسة الإسلاميين، وينسف بذلك جوهر مفهوم "المجتمع المدني"، فهو مفهوم لا علاقة له بالدين، إذ أن أنصاره يعالجون قضايا الناس والمجتمع حسب واقعهم السياسي والاجتماعي، والحلول التي يستنبطونها لهذه القضايا نابعة من معركة الحياة فوق الأرض، ذلك أنهم يؤمنون أن الإنسان مسؤول عن أفعاله، وصانع لتاريخه.

إنه من المعروف أن مفهوم "المجتمع المدني" قد برز في المجتمع الغربي في القرن الثامن عشر في خضم معركة أنصار الأنوار ضد سلطة كهنوت الكنيسة المتحالف مع السلطة السياسية الاستبدادية، كما كان له دور خطير الشأن في الثورات الشعبية التي عرفها المجتمع الغربي منذ الثورة الفرنسية الكبرى.

وقفت قوى المجتمع المدني في الغرب في ظروف تاريخية معينة ضد الكنيسة وتحكمها في رقاب الناس، واشتد الصراع معها في معركة فصل الدين عن الدولة، ولكن هذا لا يعني أن المجتمع المدني معاد للدين، فقد مثل التيار التقدمي الثوري داخل الكنيسة في كثير من بلدان أمريكا اللاتينية في النصف الثاني من القرن العشرين قوة متميزة من قوى المجتمع المدني في النضال ضد النظم العسكرية الاستبدادية، والمطالبة بالديمقراطية.

وإذا عدنا إلى الظروف التي تعيشها الأقطار العربية، وخطورة المعركة من أجل دعم مؤسسات المجتمع المدني فيمكن لكثير من التيارات الدينية المتحررة، والحاملة لمشعل التغيير والتقدم أن تؤدي رسالة نبيلة بشرط عدم استغلال الدين وتوظيفه من أجل مآرب لا علاقة لها بأهداف المجتمع المدني، فهو لا يمثل إيديولوجية متحجرة، وليس بالضرورة معاديا للسلطة، كما ألمعنا إلى ذلك سابقا، ولكنه يمثل نواة صلبة، ونصلا ناجعا ضد السلطة عندما تدوس المؤسسات والقوانين، وتحتكر أجهزة الدولة لفائدة فئات معينة.

5- يعني الباحث "بمؤسسات الأمة"، مؤسسات الأمة الإسلامية، ذاهبا إلى أن مفهوم "الأمة" واضح باعتباره مفهوما غير منقول، وهو في حقيقة الأمر مفهوم غامض وضبابي في عالم الممارسة، وبخاصة في عالم الممارسة السياسية، فالدين هو الجامع الوحيد للأمة، وهنالك مذاهب إسلامية تختلف في تفسيرها لمفهوم الأمة بالأمس واليوم، ثم إن مفهوم الأمة في العصور الإسلامية

الكلاسيكية يختلف عن مفهوم الأمة اليوم بعد تأسيس الدولة الوطنية، وإحكام الحدود فيما بينها.

ويرى أن "مؤسسات الأمة" مقابلة لمؤسسات السلطة، ويذهب إلى أن العلماء باعتبارهم مؤسسة أمة قادرون على فرض رقابتها على السلطة لصالح الرعية. إننا نختلف كل الاختلاف مع هذه الرؤية، فالعلماء لا يمثلون مؤسسة، بل هم فئة اجتماعية تختلف مصالحهم، وتتباين آراؤهم حول قضايا الدين والدنيا، فالسلطة السياسية وظفتهم، وعهدت إليهم بوظائف في مؤسسات دينية، وخصوصا في العصر العثماني مثل مؤسسة الإفتاء والقضاء، ويعترف أن السلطة اخترقت صفوفهم، وسخرتهم لخدمتها، كما تسخر اليوم فئات من النخبة المثقفة، ومنذ القديم برزت فئتان متصارعتان: فقهاء البلاط وفقهاء المسجد، وتحدثنا مصادر التاريخ الإسلامي عن الدور السلبي الذي قام به الفقهاء في قمع حركات الاجتهاد والتجديد، ويكفي أن نذكّر هنا بدورهم أيام الدولة المرابطية، والدولة الموحدية في بلاد المغرب والأندلس، وهم الذين تحالفوا مع السلطة الاستبدادية لاضطهاد ابن رشد في الأندلس، وإجبار ابن خلدون على الهجرة من تونس إلى القاهرة أيام الحفصيين، ثم رأينا دورهم السلبي في قمع قوى المجتمع المدني في المرحلة المعاصرة لما ادعت بعض النظم أنها "نظم إسلامية".

تيارات الاستنارة ضمن فئة العلماء يمكن أن تسهم في دعم المجتمع المدني، وتناضل في سبيل إرساء أسسه، وقد عرف

المجتمع المدني في مصر في المرحلة المعاصرة نماذج رائدة بالرغم من ندرتها.

6- يخصص الباحث عن ذلك فصلا بعنوان "الحركات الإسلامية بين مقولتي المجتمع المدني ومؤسسات الأمة" يشير فيه إلى أن قطاعا «من المثقفين ذوي التوجه العلماني الذي يتخذ موقفا سلبيا من هذه الحركات على تنوعها، ويتعامل معها ككتلة مصمتة، والذي يتخذ في الوقت ذاته موقف الترويج لمفهوم المجتمع المدني، يستبعد تلك الحركات نظريا، بدعوى رفضه للحزب الديني، ويساعد في ذلك مقولات السلطة السياسية...».

حقا إن أنصار المجتمع المدني يرون أن الدين لا علاقة له بمفهوم المجتمع المدني، ولكنهم لا يقفون موقف عداء من الدين نفسه، بل يدركون جيدا أن الدين يمثل في المجتمع العربي الإسلامي معطى أساسيا في حياة الناس والمجتمع، ولكنهم يقفون موقفا صلبا وواضحا ضد استغلال الدين من طرف حركات الإسلام السياسي للوصول إلى السلطة من جهة، واستغلال السلطة السياسية للدين لترويج مواقفها، وفرض استبدادها من جهة أخرى. ليس صحيحا أنهم يساعدون مقولات السلطة السياسية، وخصوصا إذا كانت قامعة ومستبدة، هم يناضلون في الوقت ذاته ضد الدولة الدينية والدولة الاستبدادية مهما كانت إيديولوجيتها، ونمط الحكم فيها.

ولابد من الاعتراف في هذا الصدد بأن بعض النظم السياسية استطاعت في فترة زمنية معينة أن تكسب تأييد قوى المجتمع

المدني بحجة أن المجتمع مهدد من قوى متطرفة تعمل على إقامة دولة دينية، وكان لهذه القوى دور في التصدي للحركات المتطرفة المتخذة من الدين ذريعة لتحقيق أهدافها السياسية، وبعد أن انحسر دورها، وتضاءل خطرها انكشف اللب الحقيقي للأنظمة المذكورة، إذ أنها اتخذت من مقولة خطر التطرف الديني تعلة لكبت الحريات، وملاحقة جميع قوى المجتمع المدني المتحالفة معها بالأمس القريب، ومن هنا جاء تركيزنا في دراستنا عن المجتمع المدني على أن سمات المفهوم قد نمت، وتطورت في ساحة المعارك السياسية والاجتماعية، فلا غرو أن تصبح القوى المتحالفة بالأمس أشد بأسا في مقاومتها النظم الاستبدادية بعد أن سقط القناع، وانكشفت الحيل.

قد يقول قائل: هنالك حركات إسلامية متطرفة معادية بطبيعتها للسلطة وللمجتمع معا، ولكن هنالك تيارات أخرى معتدلة تؤمن بالعمل السياسي العلني، وبالديمقراطية، ويكمن خطأ قوى المجتمع المدني في البلدان العربية في حشر جميع التيارات الإسلامية في زمرة واحدة، وهي في حقيقة الأمر تيارات متعددة ومتنوعة، وقد يبلغ الصراع بينها حد الاقتتال؟

المشكلة حقيقية، ولا يمكن نكرانها، فهنالك تيارات إسلامية معتدلة تؤمن بالعمل السياسي، والصراع الديمقراطي، وقد قدم المجتمع السوري نموذجا فريدا في هذا الصدد أيام المرحلة البرلمانية في الخمسينات، ولكن هنالك مشكلا آخر يبقى قائما،

وشديد التعقيد، ويلخصه التساؤل التالي: على أي أساس يمكن أن يتم التعاون والتحالف بين أنصار قوى المجتمع المدني المؤمنة بأن الإنسان مخير، وليس مسيرا، وبالتالي فهو المسوؤل عن أعماله ومواقفه، وبأن قضايا الناس والمجتمع هي نتيجة صراع الإنسان فوق هذه الأرض، ولا علاقة لها بالسماء، وبين حركات يختلط فيها الدين بالسياسة، ويمتزج فيها عالم الغيب بعالم الشهادة؟

7- من "مؤسسات الأمة" التي وقف عندها الباحث طويلا، وانكب على دراستها مؤسسة "الوقف"، وأتفق معه في أن الوقف يمكن أن يكون سندا قويا للمجتمع الأهلي، ولتحقيق استقلاله الاقتصادي عن السلطة إذا ضبطت أهدافه، وتطورت هياكله حسب معطيات المرحلة المعاصرة التي يعيشها المجتمع العربي الإسلامي.

إن التنظيمات ذات الطابع الاثني، أو الأسري، أو العشائري، أو الطائفي تستبعد عادة من فاعليات المجتمع المدني، ولكن هذا لا يمنع من الإفادة من التجربة التاريخية لمؤسسة الوقف، وفيها كثير من الجوانب الإيجابية التي رأينا فيها سندا لقوى المجتمع المدني، ولكننا لا ننسى في الوقت ذاته مساوئ التجربة التي عاشتها هذه المؤسسة، فقد تحولت الأراضي الوقفية في عصور إسلامية مختلفة إلى ملك خاص للحكام، وأعطيت إقطاعات عسكرية إلى رؤساء الجند، وأصحاب السلطان، ونخرها سوس الفساد والرشوة في العصر الحديث في كثير من البلدان الإسلامية، ووزعت أموالها على السماسرة، والمتاجرين بالإسلام.

فشل حقا مشروع بناء دولة حديثة في المجتمع العربي الإسلامي تقوم على مؤسسات دستورية ممثلة لإرادة الشعب تمثيلا حقيقيا، وتقف في وجه السلطة عندما تنحرف، وتتنكر للدساتير، وتعبث أجهزتها بالقوانين، وتتحكم في أرزاق الناس ورقابهم، ولكن هذا الفشل لا يعني إحياء مؤسسات من عصور قديمة غريبة عن طبيعة المجتمع الحديث، والفرق واضح بين الإفادة من التجربة التاريخية لمؤسسة الوقف، وبين نقلها من الماضي، واعتبارها دعامة صلبة للمجتمع المدني بمفهومه المعاصر.

لا يخفي الكاتب إعجابه بالباحث المصري طارق البشري في معالجته مؤسسة الوقف، وينقل عنه النص التالي:

«المشكل الرئيس الذي نعاني منه سواء في مصر، أو فيما هو على شاكلتها... هو في ظني مشكل تنظيمي، يتعلق بكيفية إدارة المجتمع من خلال الدولة، ومؤسسات النشاط الأهلي والشعبي، بحيث يكون كل ذلك في علاقته بعضه مع بعض كأجهزة الجسد الواحد، أو أجهزة الماكينة الواحدة، لكل جهاز قدراته على العمل الذاتي، ولها كلها قدرة على التعامل المنسجم المتناسق الذي يفيد التكوين الكلي الشامل...».

أشرنا فيما سبق أن المجتمع المدني ليس دائما معاديا للدولة، بل يسعى في بعض الحالات إلى دعمها، والذود عنها لكن بشرط أن تكون دولة ديمقراطية تقوم على مؤسسات دستورية حقيقية، ولكنه في حالات أخرى، كما هو الشأن اليوم في كثير من الأقطار

العربية يقف معاديا للسلطة القائمة، والتي تعتبر نفسها هي الدولة، فكيف يمكن الحديث بعد ذلك عن إدارة المجتمع من خلال الدولة ومؤسسات النشاط الأهلي والشعبي في تعاون كأجهزة الجسد الواحد، أو أجهزة الماكينة الواحدة!!

هذا القول يكشف عن الخلط الكبير في إدراك سمات المجتمع المدني، أو المجتمع الأهلي، ويقول الباحث في نهاية هذه الفقرة: إنه ليس ضد الوافد، فورود الوافد على المجتمعات هو من طبائع الأشياء والعلاقات والتفاعلات، «لكن علينا دائما أن نمسك نحن بالميزان، ثم نقوم بوزن كل شيء نقوم نحن بوزنه، فلسنا ضد الوافد، ولكن ضد أن نستورد الميزان من الآخرين لنزن به»، لكن كيف الأمر إذا أصبح الميزان كونيا عالميا مثل مفهوم المجتمع المدني، والديمقراطية، وحقوق الإنسان؟

وأود أن أذكر بمناسبة الحديث عن مؤسسة الوقف بتجربة اقتصادية أخرى معاصرة ظن كثير من الناس أننا وزناها بميزاننا المتأصل في أسس الرؤية الاقتصادية للإسلام، وأعني بها تجربة "البنوك الإسلامية"، وما اقترن بها في كثير من الحالات من فضائح، واختلاس لأموال الفقراء والمساكين الذين صدقوا أن الميزان دقيق وعادل لأننا لم نستورده من غيرنا.

8- انتقل الباحث بعد الحديث عن "مؤسسات الأمة" بديلا عن هياكل المجتمع المدني في النظرة إليه من زاوية الخبرة

والممارسة الإسلامية إلى الحديث عن "القراءة المعاصرة للمجتمع المدني العالمي" وهي قراءة ثرية ومفيدة، فهو يقدم لنا معلومات غزيرة عن بروز مفهوم "المجتمع المدني الدولي"، وعن الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي برز فيها في المجتمع الغربي، وقد لمحت أكثر من مرة إلى أن مفهوم المجتمع المدني قد ولد، ونما في خضم صراع طويل ومعقد عرفه المجتمع الغربي من عصر الأنوار حتى بروز مفهوم "المجتمع المدني العالمي".

ولما ربط بين المفهوم في بعده العالمي الجديد والعولمة أشار إلى نقاط نختلف فيها معه:

أ- ليس صحيحا أن إيديولوجية العولمة وجهت قوى المجتمع المدني للتعامل مع النظام الرأسمالي «من خلال استراتيجية التعايش لا التمرد والرفض والمقاومة...»، ويكفي أن نذكر هنا أن الموجات الشعبية العارمة ضد الجوانب السلبية في العولمة، والمدافعة أساسا عن شعوب الجنوب انطلقت من البلدان الغربية، وأول مناضل قدمته قوى المجتمع المدني ضد العولمة كان من أبناء الغرب في مدينة جنوة الإيطالية.

ب- نجد الباحث يعود إلى مفهوم المجتمع المدني عندما حاول أن يحدد سمات مفهوم "المجتمع المدني العالمي"، ذاهبا إلى أن اعتماد الصيغة الغربية المعاصرة لمفهوم المجتمع المدني حمل ذات الإشكاليات لمفهوم المجتمع المدني العالمي، وتترتب عن ذلك، حسب رأيه، آثار من الخطورة بمكان.

نحن إذن أمام نفس الموقف السلبي تجاه المفاهيم التي نشأت، وعرفت في الغرب، فهي غامضة، والتمسّك بها في الساحة العربية يؤدي إلى مشاكل، بل يثير الشبهة، والسبب الوحيد في ذلك أنها غربية المصدر والمرجع!

إن هذا الموقف ينطبق على مفاهيم أخرى ذات مصدرية ومرجعية غربية مثل الديمقراطية، وحقوق الإنسان، والنظام الانتخابي، وحرية المرأة.

ويبدو أن الباحث يرفض الاقتناع بأن هذه المفاهيم، قد تحولت في المجتمع العالمي المعاصر إلى مفاهيم كونية تفيد من الخبرة التاريخية، ومن التقاليد الحضارية، ومن الظروف الاقتصادية الاجتماعية في هذا البلد، أو ذلك، ولكن جوهرها الكوني يبقى ثابتا، فلا يمكن الحديث عن الديمقراطية في بلد يحكمه العسكر، أو تحكمه الطائفية الدينية، كما لا يجوز الحديث عن المجتمع المدني في بلد تحكمه القبيلة، أو نظام الحزب الواحد الشمولي، وغيرها من الأمثلة.

إننا نرى أن تبني هذه المفاهيم التي أفرزها نضال أجيال أثناء عصور مختلفة من جهة، والتعاون مع قوى المجتمع المدني في الغرب من جهة أخرى يمثلان سندا قويا لمعركة شعوب الجنوب من أجل الديمقراطية والتقدم، والتخلص من نظم القهر والتسلط.

وأعود هنا مرة أخرى إلى ضرورة تبني مفاهيم أصبحت اليوم ذات طابع كوني دون محاولة الحفر في تراث هذه الحضارة، أو تلك

للبرهنة على أن هذا المفهوم المعاصر ليس جديدا، ذلك أن نجد ضمن خبراتها التاريخية ما يعوض هذه المفاهيم الحديثة «بحيث لا تدعي حضارة احتكار مفاهيم بعينها، واحتكار تجلياتها في الواقع»، كما كتب الباحث، وهو يقول بصيغة أخرى: «إن هذه الحضارات، وفي مقدمتها الحضارة العربية الإسلامية عرفت العمل الطوعي، ومؤسسات الصالح العام، وهي من ثمّ عرفت مفهوم "المجتمع المدني" باسم آخر قبل الغرب».

أشرت في مطلع هذه الدراسة إلى أن مفهوم المجتمع المدني مفهوم دخيل على تراث الفكر السياسي العربي الإسلامي، ولكن ذلك لا يتناقض مع وجود خبرة تاريخية في المجتمع العربي الإسلامي تلتقي مع بعض جوانب المجتمع المدني، ويمكن أن نفيد منها اليوم في دعمه، وترسيخ أسسه في تربتنا الحضارية مثل خبرة مؤسسة الوقف، والباحث نفسه يقول في فقرة أخرى إنه: «عرج على الرؤية الإسلامية ليوضح أن فاعليتها الفكرية والتاريخية يمكن استثمارها»، ولكن المفهوم في نواته الصلبة، وفي المسيرة التاريخية التي مر بها في المجتمع الغربي يبقى في نظرنا دخيلا على تراث الفكر السياسي العربي الإسلامي، ويكفي أن نذكّر هنا بسمة من سماته الأساسية في بيئة النشأة: المجتمع الغربي أنه ولد، وتطور، وعرف منعرجات مختلفة في خضم صراع طبقي طويل ومرير، فأين العمل الطوعي، ومؤسسة الوقف مثلا من كل ذلك؟

المهم اليوم بالنسبة إلى الأوضاع السائدة والمتردية سياسيا في بعض الأقطار العربية هو تبني هذه المفاهيم التقدمية ذات الطابع الكوني، والتعاون مع أنصارها في الغرب للخروج من الوضع العربي المتأزم.

9- من الأسئلة الجديرة بالتأمل، والوقوف عندها، تساؤل الباحث عن مصير المجتمع المدني العالمي بعد الحادي عشر من أيلول / سبتمبر 2001؟

لا شك أن السياسة الأمريكية قد استغلت أحداث أيلول / سبتمبر لتفرض على العالم مقولات معادية لفلسفة المجتمع المدني، وقيمه سواء كان مجتمعا مدنيا وطنيا، أو عالميا، فأصبح نضال الشعوب من أجل الحرية والتحرر، والتصدي لجميع أشكال الاحتلال والتبعية "إرهابا"، وتمت عولمة الأمن وأجهزته، وصنف في الترتيب والأهمية قبل الحرية، واحترام حقوق المواطنة والإنسان، ووضعت كثير من مؤسسات العمل الخيري، وهي دعامة خطيرة الشأن من دعائم المجتمع المدني، في قائمة "المنظمات الإرهابية"، وبلغ الأمر حد الإملاء على كثير من الدول لتعيد النظر في برامج سياستها التربوية والثقافية لتنقيتها من كل المعاني التي قد تصنع عقلا يحتج، أو يصادم، وليس غريبا أن نسمع غدا أن خبراء في الأجهزة السرية الغربية يراقبون الأفلام أو البرامج الثقافية التي تبثها كثير من الفضائيات العربية الإسلامية تنفيذا للاستراتيجية الأمنية الجديدة التي وضعها خبراء البيت الأبيض، والتي تذهب

إلى أن أمن أمريكا يبدأ من خارجها، وعلى بعد آلاف الأميال، وفي أي موقع من العالم، قد يكون هذا الموقع خلية مسلحة سرية، وقد يكون جمعية خيرية تساعد الأطفال الأيتام، والمرضى، وقد تكون كتاتيب حفظ القرآن في أم درمان، أو في قرى الريف الباكستاني.

فما مصير المجتمع المدني بصنفيه: الوطني والعالمي في هذا الوضع الجديد؟

إن قوى المجتمع المدني بشقيه تواجه اليوم أوضاعا جديدة، وتتصدى للقوى الرجعية وطنيا وعالميا التي استغلت أحداث أيلول / سبتمبر لتعولم الأمن، وتجعله يتبوأ الصدارة بين مشاغل الدول كبيرها وصغيرها، غنيها وفقيرها.

هنا أعود مرة أخرى إلى ما أشرت إليه سابقا من أن استراتيجية قوى المجتمع المدني قد تطورت انطلاقا من الممارسة، وحسب تجدد الظروف، وتغير الأوضاع، وهي اليوم واعية كل الوعي بالظرف الدولي الجديد، وبروز مفهوم المجتمع المدني العالمي برهان ساطع على بداية بروز سمات جديدة للمفهوم انطلاقا من عالم الممارسة، ومن هنا فلابد من تعاون قوى المجتمع المدني في دول الجنوب مع قوى المجتمع في دول الشمال في سبيل دعم المجتمع المدني العالمي القادر وحده على مواجهة الاستراتيجية الأمنية لبعض القوى الكبرى لمزيد إحكام السيطرة على شعوب العالم باسم عولمة الأمن.

ولابد من التذكير في هذا الصدد أن قوى المجتمع المدني في الغرب هي التي أماطت اللثام، وفضحت المخططات الجديدة

بفضل ما تتمتع به بلدانها من إعلام حر، ومؤسسات مدنية قوية مستقلة عن السلطة السياسية، وهو أمر لا تستطيع أن تقوم به قوى المجتمع المدني في دول الجنوب، كيف يمكن أن تنهض بذلك وهي مقموعة ومضطهدة في عقر دارها، وقد استغلت نظم هذه البلدان الوضع الدولي، وشعار مقاومة "الإرهاب" لتحكم قبضتها على قوى التحرر والتقدم.

إن مفهوم "المجتمع المدني الدولي" قد ولد في خضم الصراع العالمي، وبعد استغلال الليبرالية الجديدة المتطرفة لظاهرة العولمة خدمة لمصالحها الاقتصادية، وفرض أممية رأس المال. إننا نذهب إلى أن المجتمع المدني الدولي هو ولادة لأمميّة جديدة تخلصت من دوغمائية الأمميات القديمة، وقد تحولت يومئذ إلى جهاز من أجهزة الدولة الستالينية.

إن أخطر سبيل يمكن أن يسلكها باحث في هذا الحقل الدعوة إلى نبذ مفهوم المجتمع المدني، وقد تحول إلى مفهوم كوني رغم نشأته الغربية، ومحاولة إيجاد بديل له في المناطق الأخرى غير الغربية، وبينها المنطقة العربية الإسلامية بحجة أن "المفهوم منقول إليها بشكل تعسفي، ودون توافر شروطه التاريخية في هذه المناطق"، كما أكد ذلك الباحث في نصه، ويمكن أن نقول ذلك حسب هذا المنطق عن مفهوم الديمقراطية، وعن النظام الانتخابي البرلماني، وعن حرية المرأة، وعن غيرها من المفاهيم!

ومن أغرب ما ورد في البحث المطالبة بضرورة التفكير في المسألة التالية: «كيف أن التعددية، مفهوما وممارسة تقود وفق عناصر القابلية للتجزئة وبيئة مؤاتية للتأزيم إلى التفتيت في المواقف والحركة».

تساؤل مشروع في هذا السياق يتطلب بحثا علميا متأنيا، لماذا تتحول التعددية إلى عناصر مكرسة للتفتيت والتجزئة...!!

10- يصل الباحث في خاتمة المطاف إلى بيت القصيد من وجهة نظره فيقول تحت عنوان (المجتمع المدني والأهلي من منظور إسلامي): «المهم في الحقيقة هو تقديم الطبعة الذاتية النابعة القادرة على أن تقدم رؤاها وفاعليتها على أرض الواقع بما يكسبها مكانة وتمكينا، والخروج من إطار الطبعة التابعة الكالة على مولاها أينما توجهها لا تأتي بخير».

"المجتمع المدني" في طبعته الذاتية النابعة هي "مؤسسات الأمة" مثل العلماء، والوقف، والعمل الطوعي، والجمعيات الخيرية، وقد سبق أن ناقشنا هذه الآراء، ولكن الأمر الذي يدعو إلى الاستغراب، ويثير الدهشة أن كل ما قاله الباحث عن "المجتمع المدني العالمي" وما أحال عليه من مراجع جديدة وثرية، وكثير منها مراجع أجنبية يتبخر ويندثر ليتقلص ضمن مقولة "الطبعة الذاتية النابعة".

تحدث الكاتب في تحليله للمنهج في صفحات مطولة عن خطر الإيديولوجية ليقع في فخها في خاتمة المطاف، فما معنى الحديث

عن "الطبعة الذاتية النابعة"، ونبذ الطبعة التابعة التي أينما وجهتها لا تأتي بخير، والحديث عن مفهوم بزغ منذ بداية عصر الحداثة، ومر بمراحل مختلفة منذ ما يربو عن قرنين، واستنجدت به قوى التحرر والتقدم في المجتمع العربي الإسلامي ليكون نصلا ناجعا في يدها تذود به عن الحريات العامة، وحقوق الإنسان، وتستعين به في إماطة اللثام عن الوجه البشع لنظم التسلط والاستبداد.

إن قوى المجتمع المدني في المجتمع العربي الإسلامي لفي حاجة ملحة إلى التعاون مع جميع المؤسسات التقليدية منها والحديثة لدعم أسس المجتمع المدني ليؤدي رسالته النبيلة، فليس صحيحا ما أكده الباحث قائلا: «إن مؤسسات المجتمع المدني تقطع صلة رحمها بمؤسسات تردف بعضها بعضا، وأدارت ظهرها لمؤسسات تتقاطع معها في الوظائف والأدوار لكونها مؤسسات ارتبطت تقليديا بالحضارة الإسلامية، بينما هرولت لبناء علاقات عبر قومية ودولية مع مؤسسات شبيهة لها من الخارج وفيه».

إن مثل هذا الكلام يكاد يلتقي في نهاية المطاف مع اتهام كثير من النظم العربية لقوى المجتمع المدني (بالعمالة) لما اقتربت من المناطق المحرمة مثل الدفاع عن الحريات العامة، وحقوق الإنسان، فالمجتمع المدني لا يقتصر دوره على إدارة جمعيات وقفية خيرية، أو الإشراف على صناديق جمع الزكاة، أو توزيع "الصدقة الجارية"، بل هو أساسا تنظيم جماهيري للدفاع عن قيم الحداثة والتقدم، والتصدي لجميع أشكال الاستبداد، والاستغلال،

والفساد، فلا قيمة، ولا تأثير لمجتمع مدني لا يتبنى رؤية سياسية مجتمعية ذات بعد مستقبلي، فلا يستقيم القول إذن: إن المجتمع المدني قد أدار ظهره لمؤسسات أخرى ارتبطت تقليديا بالحضارة الإسلامية، فالمسألة أعمق من ذلك، إنه اختلاف في الرؤية، وتباين في المنطلقات الفكرية.

◆ ◆ ◆

محتويات الكتاب

- **تقديـم:**

الحريـــة أولا وأخيـــرا.....05

1- المجتمـع المدنـــي:

المفهـــوم والممارســة.....17

2- المجتمـع المدنـــي:

الدعامة الصلبة للنضـال من أجل الحرية والتقدم.....53

3- المجتمـع المدنـــي:

مفهـــوم كـــونـــي.....67

كتاب الجيب

49

المجتمع المدني
والتحول الديمقراطي في الوطن العربي

«...لاشك أن الثالوث: الحرية، حقوق الإنسان، والديمقراطية، يمثل الدعامة الصلبة والشرط الضروري لكل عمل سياسي وفكري يسعى في الوطن العربي اليوم من أجل إعداد تربة خصبة لقيام نهضة عربية جديدة، ولكنني أذهب إلى القول: إن الحرية هي الأس المتين لهذه الدعامة، فلا يمكن أن نتصور احتراما لحقوق الإنسان، أو نتصور تجربة ديمقراطية، دون كسب معركة الحريات الأساسية، فقد حاولت بعض النظم العربية اتباع "موضة" الحديث عن حقوق الإنسان، واتضح مع مرور الزمن أن كل ذلك لا يتجاوز الشعارات، أما الممارسة فتختلف اختلافا جذريا عن الخطاب، ولم تستطع قوى المجتمع المدني أن تميط اللثام، وتكشف اللعبة بسبب غياب الحرية، إن القضايا الثلاث: الحرية، الديمقراطية، وحقوق الإنسان قضايا مترابطة ومتلاحمة دون ريب، ولكن لابدّ أن تحظى معركة الحرية بالأولوية القصوى...».

الحبيب الجنحاني

منشورات الزمن

لوحة الغلاف للفنان الحبيب شبيل

10 دراهم